مسار التبادل التجاري بين سورية والدول الصاعدة " الهند – البرازيل – إندونيسيا " مقارنة مع الدول المتقدمة " ألمانيا – فرنسا – بريطانيا"

الباحثة عهد غزاله – كلية الاقتصاد – جامعة دمشق

الملخص

يهدف البحث إلى تشخيص مسار التبادل التجاري بين سورية والدول الصاعدة " الهند – البرازيل – إندونيسيا " قبل الأزمة وخلالها ،ومقارنة هذا المسار مع نظيره من الدول المتقدمة " المانيا – فرنسا – بريطانيا" ، بعد الإضاءة على أهمية الدول الصاعدة في ميزان القوى الذي انتقل إلى الجنوب ،وعلى أهمية تموضعها الحالي في العام 2030 والعام 2050 .مما يتيح للدول النامية فرصاً للتطور، لم تكن متاحة منذ عقدين من الزمن ،ومنها سورية التي تحتاج لهذه الفرص لتتمكن من النهوض واللحاق بالركب . واعتمد البحث على المنهج التاريخي والمنهج المقارن والمنهج الوصفي التحليلي ومنهج الحالة، في سبيل معرفة واقع العلاقات التجارية مع الدول الصاعدة ،ومسارها التاريخي ،من أجل العمل على تطويرها من خلال الفرص المتاحة ،نتيجة تموضع الدول الصاعدة الحالي والمستقبلي في الاقتصاد الدولي . وخلص البحث إلى نمو التبادل التجاري مع الدول الصاعدة ،وارتفاعه بمعدل نمو وسطي أكبر خلال الأزمة ،مقارنة مع

الدول المتقدمة التي تراجع التبادل معها نتيجة ممارساتها في فرض العقوبات الاقتصادية على سورية ،عصا الشمال على الجنوب . وإلى كيفية الاستفادة من التجارب التنموية لهذه الدول ،التي اعتمدت على المشروعات الصغيرة والزراعة الأسرية والصناعات الغذائية وصناعة النسيج ،أي المجالات التي تمتلك فيها سورية إرثا وخبرة. إضافة إلى الصناعات التقنية والبرمجية التي تتفوق فيها كل من الهند والبرازيل . وزيادة تشابك العلاقات من خلال تبادل المعرفة في الحرف التراثية. والعمل على الاستفادة من علاقات هذه الدول مع العالم والتكتلات الدولية ،لتكون بوابة لصادرات سورية إلى العالم.

كلمات مفتاحية : الدول الصاعدة ، الدول المتقدمة ، ميزان القوى ، التبادل التجاري .

The path of trade exchange between Syria and the emerging countries "India - Brazil - Indonesia" compared with the developed countries "Germany - France - Britain"

Abstract

The research aims to diagnose the path of trade exchange between Syria and the emerging countries "India - Brazil - Indonesia" before and during the crisis, and to compare this path with its counterpart with the declining countries "Germany - France - Britain", after highlighting the importance of emerging countries in the balance of power that moved to The South, and the importance of its current location in the year 2030 and 2050, which provides developing countries with opportunities for development that were not available for two decades, including Syria, which needs these opportunities to be able to rise and catch up.

The research relied on the historical approach, the comparative approach, the descriptive and analytical approach, and the case approach, in order to know the reality of trade relations with emerging countries and their historical path, in order to work on developing them through the opportunities available as a result of the current and future positioning of emerging countries in the international economy.

The research concluded that trade exchange with emerging countries increased and increased at a greater average growth rate during the crisis, compared to the declining countries with which trade declined as a result of their practices in imposing economic sanctions on Syria, the stick of the North on the South.

And how to benefit from the development experiences of these countries, which relied on small enterprises, family farming, food industries, and the textile industry, that is, the fields in which Syria has a legacy and experience. In addition to the technical and software industries in which India and Brazil excel. And increase the intertwining of relations through the exchange of knowledge in traditional crafts. And work to take advantage of these countries' relations with the world and international blocs, to be a gateway for Syrian exports to the world.

Key words: emerging countries, declining countries, balance of power, trade exchange.

المقدمة :

بزغت مع بداية القرن الحادي والعشرين دولا نامية أغلبها من جنوب وشرق آسيا ،سميت دولا صاعدة ،هز بزوغها عروش الدول السبع المتقدمة .نهضت رويدا رويدا إلى أن بدأت تنمو بوتائر عالية خلقت لها تموضعا جديدا ،هدد مواضع الدول التي هيمنت على الاقتصاد العالمي لأكثر من نصف قرن ،وغيرت بنموها السريع المشهد الاقتصادي العالمي ،بميل ميزان القوى الاقتصادي لصالح الجنوب الفقير ،وقلصت الهوة مع دول الشمال الغني ،بل وتجاوزت في الماضي القريب عروش بعض الدول الكبرى من حيث حجم الناتج المحلي ،وسيزداد احتلال هذه الدول لمواضع الدول السبع الكبرى في السنوات الاخيرة من هذا العقد .لذا كان لابد من ابراز أهمية مواضع هذه الدول حاليا ،وموضعها في ميزان القوى في بداية عقد الثلاثينات وبداية عقد الخمسينات حسب أحدث الدراسات الاقتصادية ،والبحث في تجاربها التنموية ،التي انطلقت من أهمية الزراعة وتطويرها لتحقيق الأمن الغذائي ،ومن ضرورة التقدم الصناعي من أجل التنمية الاقتصادية ،ومن

أن التقنية والمعرفة التكنولوجية هي الاداة الأساسية للتطوير ،دون الوقوف عند نقلها بل الانتقال إلى مرحلة الابتكار والابداع ،ولا يتم ذلك إلا بالإرادة واستغلال الموارد الطبيعية والبشرية بشكل كفؤ. ورغم هذا التشابه بينها في الأسس لمفهوم الانطلاق ،إلا أن ترجمته إلى سياسات واجراءات تتوافق مع الموارد الطبيعية لكل منها ،جعلت كل دولة تخط طريقا مختلفا في النمو عن الأخرى ،فتم تسليط الضوء في هذا البحث على اقتصادات دول صاعدة ثلاث الهند والبرازيل وإندونيسيا لما سيكون لها من مكانة هامة في الاقتصاد العالمي في العقد المقبل ،ولأهمية تجاربها كلبنة لأي دولة نامية تريد اللحاق بالركب ،وبناء تجربتها الخاصة في ردم الفجوة مع الشمال الغني والدول الصاعدة في الجنوب .

وضمن هذا المشهد الاقتصادي العالمي يعزل الشمال المتسلط سورية عن العالم باستخدام معاييره المزدوجة ضدها ،وخنقها بحصار اقتصادي شديد ،وعقوبات تطال كل من يتعامل معها ،فتحولت العلاقات الاقتصادية السورية مع الدول الأوروبية من الشركاء التجاريين الهامين إلى علاقات شبه صفرية معهم .هذا فضلا عن ما ألحقته الحرب من خسائر اقتصادية باهظة ،لذا يأتي تصاعد تموضع الدول الصاعدة متزامنا مع حاجة سورية لها كشريك بديل عن الدول الأوروبية لصادراتها ووارداتها لتستطيع مواصلة دوران عجلة الانتاج من جهة ،والنهوض من جديد من جهة ثانية. وذلك من خلال الاستفادة من تجاربها التنموية ،وتعزيز التعاون معها لمساعدة سورية في نقل المعرفة التكنولوجية ،فضلا عن الفرصة المتاحة امامها للخروج من فضائها الاقليمي نحو فضاءات جديدة رحبة تساعدها في رسم طريقها الجديد في التنمية ،نتيجة علاقات هذه الدول مع التكتلات الدولية القديمة والحديثة التشكل ،فتكون بوابة لسورية على الدول الافريقية ودول امريكا اللاتينية . وبالتالي تناول الاطار العملي دراسة مسار العلاقات مع الدول الصاعدة الثلاث ،وواقع هذه العلاقات ومقارنتها مع الدول المتقدمة الثلاث المانيا فرنسا بريطانيا ،من خلال

تحليل العلاقات التجارية البينية والانطلاق من نتائج التحليلات لوضع رؤية لتعزيز هذه العلاقات وتطويرها في المستقبل القريب.

مشكلة البحث

إن التحول في انتقال القوة الاقتصادية الذي بدأ يظهر منذ نهاية عقد الثمانينات ،والذي أخذ يؤثر في تموضع الدول وانزياحها ومساهمتها في نمو الناتج العالمي ،إلى أن أصبحت الدول البازغة الجديدة بعد أزمة 2008 ، محركاً أساسياً للنمو العالمي ،في الوقت الذي بدأت فيه الدول الصناعية السبعG7 ،التي سيطرت على اقتصادات العالم لأكثر من نصف قرن بالتراجع والأفول ، ومنها ألمانيا وفرنسا وبريطانيا . وحسب توقعات شركة PWC لاقتصاد العالم عام 2050 ، ستحظى الدول الصاعدة E7 بالحصة الأكبر من الاقتصاد العالمي ،ومنها الهند والبرازيل وإندونيسيا . هذا التموضع الجديد سيمنح دول الجنوب فرصا استثنائية ومنها سورية ،التي عانت من عصا العقوبات من الدول الصناعية المتقدمة ، فأدت إلى علاقات شبه صفرية معها خلال الازمة ،بعد أن كانت شريكا هاما قبل الأزمة ،وتحظى بمكانة أفضل من الدول الصاعدة .وهذا ما جعل الباحثة تطرح تساؤلات عدة ،محاولة الإجابة عنها في هذا البحث والتي تتمحور حول ما يلي:

- ما هو مفهوم الدول الصاعدة ؟
- ما هو ميزان القوى الحالي والمستقبلي حسب تنبؤات المهتمين بشأن الاقتصاد العالمي في عامي2030 ،2050 ؟
- ما هي ملامح اقتصادات الدول الصاعدة محل البحث وأهم السياسات والإجراءات التي اتخذتها لتطوير اقتصاها؟
- هل يوجد اتفاقيات تحكم العلاقات الاقتصادية بين سورية وهذه الدول وما هو تأثيرها على علاقات التجارة البينية ؟

- ما هو مسار التبادل التجاري مع الدول الصاعدة الثلاث، ومع الدول الصناعية المتقدمة الثلاث قبل وخلال الأزمة ؟
- كيف يمكن رفع نمو التبادل التجاري بين سورية والدول الصاعدة الثلاث ،وتعميق العلاقات وتوسيع تشابكها مع الدول الصاعدة محل البحث؟

أهمية البحث

تتجلى أهمية البحث من الناحية النظرية في ابراز التموضع المستقبلي للدول الصاعدة السبعة الكبار ،ومقارنة هذا التموضع مع الدول المتقدمة السبعة الكبار، كما يظهر البحث من خلال الدراسة التي طبقتها الباحثة على أعلى 20 ناتج محلي لدول العالم ، بالانطلاق من النواتج المحلية المعتمدة في دراسة شركة برايس واتر هاوس كوبرز Paw عام 2017 ،بيان حصة قارة اسيا بالأرقام في الأعوام 2016، 2030، 2050 بالمقارنة مع الدول السبعة المتقدمة ليدرك القارئ ميل الميزان الاقتصادي لصالح الجنوب وأن هذا القرن أسيوي أو قرن الجنوب .كما يبرز بالأرقام أهمية تكتلات الدول الصاعدة كتكتل البيركس ودول النعناع وأهمية تموضعها بالنسبة للدول السبعة المتقدمة الكبار في العقدين القادمين .ويحيط البحث القارئ بتجارب ثلاث دول صاعدة (الهند – برازيل – اندونيسيا) ،من خلال الاطلاع على اقتصاداتها ،وكيفية استغلال هذه الدول لمواردها ،واستفادتها من العولمة والظروف الدولية في تطوير ذاتها ،واللحاق بركب الدول المتقدمة في العديد من المؤشرات الاقتصادية أهمها الناتج المحلي . وإن الإحاطة بهذه التجارب الثلاث ، تمكن من ايجاد بوصلة لأي دولة نامية ترغب في تطوير اقتصادها هذا من جهة ،ومن جهة اخرى هناك فرص خلقت

للدول النامية التي مازالت متخلفة عن الركب لم تكن متاحة لها منذ عقدين من الزمن ،إذا احسنت علاقاتها مع هذه الدول ، لما ستحتله هذه الدول من مواقع في ميزان القوى في العقد القادم .

أما من الناحية العملية تركز الدراسة على تشخيص واقع العلاقات التجارية السورية مع الدول الصاعدة الثلاث وتجري مقارنة مع علاقاتها التجارية مع الدول المتقدمة الثلاث ، فتبين مساهمة هذه الدول في إجمالي التجارة السورية مع العالم ، وأهم الصادرات والمستوردات حسب التصنيف الدولي ،وحسب طبيعة واستخدام المواد بالإضافة لأهم المواد المصدرة والمستوردة والتي يمكن من خلال هذه الدراسة التحليلية وضع الأسس التي يمكن الانطلاق منها لإبرام الاتفاقيات التجارية مع هذه الدول بما يساعد على رفع التبادل التجاري بينها وبين سورية . كما يضع هذا البحث امام المعنيين في سورية تجارب هذه الدول والاستفادة من السياسات والاجراءات التي اتخذتها في تطوير الزراعة والصناعة خصوصا النسيجية منها ، كون سورية تتمتع بإرثاً زراعياً وتاريخا عريقا في صناعة النسيج ،وتتمتع بتوفر مدخلات انتاج عديدة بما يتيح إقامة مشاريع مشتركة تعتمد على سلاسل القيمة وبالتالي دخول أسواق دولية جديدة ، هذا من جهة ،ومن جهة اخرى الاستفادة من تجارب هذه الدول في المجال التقني والتكنولوجي ،والعمل على نقلها إلى سورية بوسائل عدة ،مما يوسع ويعمق علاقات التعاون الخجولة الى الآن مع هذه الدول ،وينعكس ايجابا على نمو هذه العلاقات ،فضلا عن الإضاءة على علاقات هذه الدول بالتكتلات الاخرى ،مما يوفر لسورية بوابة لصادراتها الى الدول الأخرى كالدول الافريقية ودول أمريكا اللاتينية ،فتخرج من فضاءاتها الإقليمية إلىفضاءات رحبة تتيح لها فرصا جديدة ومتنوعة.

هدف البحث

- دراسة ميزان القوى في الأعوام 2016 ،2030 ، 2050 وتموضع الدول الصاعدة والمتقدمة ،لمعرفة أهمية تموضع الدول الصاعدة في مركز القوى الذي انتقل من الشمال الى الجنوب ،وإظهار أهمية تموضع تكتلات الدول الصاعدة في ميزان القوى كالبريكس والإضاءة على الدول الصاعدة المسماة بالنعناع.
- استعراض تجارب الدول الصاعدة الثلاث (الهند – البرازيل – إندونيسيا) للاستفادة من هذه التجارب المتفردة في التطور ،وإلقاء الضوء على المجالات التي يمكن لسورية أن تستفيد منها عن طريق الاستثمارات المشتركة أو عن التعاون الاقتصادي والتجاري والعلمي والثقافي .
- دراسة مسار علاقات التجارة البينية مع الدول الصاعدة والدول الصناعية المتقدمة وواقع هذه العلاقات ،وإبراز نمو العلاقات التجارية مع الدول الصاعدة محل البحث خلال الأزمة ، وتراجعها مع الدول الصناعية المتقدمة ،لإظهار المسار الحتمي باتجاه الدول الصاعدة في ظل ما تشهده سورية من علاقات شبه صفرية مع شركائها الأوروبيين.
- إظهار السبل لتطوير العلاقات البينية مع الدول الصاعدة محل البحث ، ورفع التبادل التجاري معها ،وتوسيع تشبيك العلاقات الاقتصادية والثقافية والتراثية من اجل الاستفادة من تطورها ومن تموضعها ،من خلال تحديث الاتفاقيات القائمة وإحداث اتفاقيات جديدة .

فرضيات البحث

لمعالجة المشكلة انطلق البحث من الفرضيات التالية:

- ضعف أهمية التجارة البينية بين سورية والدول الصاعدة محل البحث خلال فترة الدراسة الممتدة لعقدين قبل الأزمة وخلالها ،مقارنة بالتجارة البينية لسورية مع الدول المتقدمة قبل الأزمة.

- تصاعد نسبة مساهمة التجارة مع الدول الصاعدة من إجمالي التجارة الدولية لسورية ، وتراجع نسبة هذه المساهمة بالنسبة للدول المتقدمة خلال الأزمة .
- تفاوت أهمية الدول الصاعدة كشريك تجاري لسورية ،والهند الشريك التجاري الأكثر أهمية.
- ضعف مستوى التعاون المؤطر بين سورية والدول الصاعدة محل البحث ،وضرورة تأطير التعاون مع هذه الدول وتطوير الاتفاقيات المعقودة بما يتناسب مع أهمية التموضع الدولي المستقبلي لهذه الدول .
- توفر المقومات والمجالات لتعميق وتفعيل التعاون الاقتصادي بين سورية والدول الصاعدة محل البحث بما يتيح لها فرصا كبيرة للتطور والتقدم الاقتصادي.

حدود البحث

تم دراسة مسار العلاقات التجارية مع الدول محل البحث قبل الأزمة وخلالها ، وبالتالي اعتمدت الحدود الزمنية للدراسة بين عام 2001 وعام 2018 حسب البيانات الأخيرة المتوفرة ، لإجراء المقارنة في المسار بين الدول الصاعدة والمتقدمة . بينما امتدت الفترة الزمنية لدراسة اقتصادات الدول الصاعدة من عقد التسعينات حتى عام 2020 ،لبيان التطورات في اقتصاداتها .وذلك لبزوغ هذه الدول كقوى اقتصادية مؤثرة في نهايات الألفية الثانية . وذلك للوقوف على الفرص المتاحة من اجل الاستفادة من تجربتها وتموضعها الدولي، لتطوير العلاقات البينية معها. وعليه تم حصر الإطار المكاني في سورية والدول الصاعدة الهند والبرازيل وإندونيسيا والدول الصناعية المتقدمة المانيا وفرنسا وبريطانيا .

الدراسات السابقة

الدراسة الأولى : وليد ابراهيم حذيفة ،القوى الاقتصادية الصاعدة في ظل العولمة "الاقتصاد الهندي أنموذجاً " بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه ،جامعة دمشق ،كلية العلوم السياسية،2015 .الهدف منها اظهار دور العولمة كعامل هام من عوامل صعود بعض الدول النامية متخذا من صعود الهند نموجا"،وقد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

- إن العولمة الاقتصادية خلقت فرصا مواتية لتطور ونجاح اقتصادات بعض الدول النامية خصوصا التطورات التكنولوجية المرتبطة بثورة المعلومات والاتصالات ،حيث تم الغاء المسافات وإزالة القيود والعوائق أمام انتقال السلع والخدمات فازدادت الاستثمارات وتوسعت الانشطة الانتاجية فاستفادت بعض الدول النامية من هذه الفرص لتصبح اليوم دولا صاعدة .
- يتمتع النظام الاقتصادي العالمي بالديناميكية ،ويمتلك العوامل والقوى الدافعة المؤدية إلى تجدده وتغيره في كل مرحلة من مراحل تطوره .
- إن عملية الاصلاح التي نفذتها الهند في تسعينات القرن الماضي ،أدت إلى تصاعد معدلات نمو الاقتصاد الهندي .
- شكل نظام التعليم والتأهيل الذي اعتمدته الهند ،أحد أهم عوامل نجاح الاقتصاد الهندي ،ولاسيما في مجال تقانة المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات .
- نجحت الهند في خلق فرص نجاح اقتصادها ،من خلال تنافسية منتجاتها التكنولوجية والخدمية في الأسواق العالمية .
- إن المعدل المرتفع لنمو الناتج المحلي الإجمالي ،وفرص الأسواق الاقتصادية الوفيرة للمنتجات الهندية ،كلها عوامل تؤكد تدعيم مكانة الهند في الساحة الدولية وتجعل منها قوة اقتصادية صاعدة.

الدراسة الثانية : سوزان اغراتيوس وآخرون " البرازيل القوة الصاعدة من امريكا اللاتينية" ،دراسة محكمة صادرة عن مركز الجزيرة للدراسات عام 2012 .

هدفت الدراسة إلى تبيان طريق البرازيل في تحقيق التقدم ،وإظهار قوتها الإقليمية والدولية والمشاكل الداخلية والخارجية التي تواجهها ،وخلصت الدراسة إلى مايلي:

ان البرازيل حققت على مدى العقديين الماضيين استقرارا اقتصاديا ،تجلت بعض مظاهره في انخفاض معدل التضخم ،وتحقيق نمو اقتصادي مرتفع وصل الى 5.1%عام 2008 ،وانخفاض نسبة الديون إلى إجمالي الناتج المحلي ،ونمو الطبقة الوسطى نتيجة استقرار الاقتصاد الكلي ،والحد من التفاوت في الدخول ،وانحسار نسبي للفقر ،كما انها لم تتأثر كثيرا بتداعيات الأزمة المالية العالمية الأخيرة التي تركت آثاراً سلبية على العديد من دول العالم .وتوقعت الدراسة ان الاستثمار الخاص والاستهلاك المحلي ،سيصبحان المصدرين الرئيسين للنمو في السنوات المقبلة .وبينت أن البرازيل تواجه عقبات صعبة تحول دون استمرار نمو الانتاجية ،وفي مقدمتها ضعف مستوى البنية الأساسية العامة ،ومخزون راس المال البشري ،والمستوى المرتفع من عدم ضمان حقوق التملك والاستثمار الخاص ،إضافة إلى التنافس الخارجي الذي يهدد الصناعات البرازيلية .

الدراسة الثالثة: آمال خالي "دروس التجربة الإندونيسية في توظيف الدبلوماسية من أجل تعزيز التنويع الاقتصادي" بحث محكم في مجلة العلوم القانونية والسياسية في الجزائر عام 2018 .هدفت الدراسة إلى ابراز دور الدبلوماسية في تشجيع وتنشيط التجارة وتنمية الصادرات ،وتحفيز وتشجيع الاستثمار الأجنبي ،وقطاع السياحة وغيرها وتوصلت إلى النتائج التالية:

- فعالية الدبلوماسية الاقتصادية مرتبطة بالظروف الداخلية وتحسين الاطار المؤسساتي والقانوني للاقتصاد الوطني ولاسيما قطاع الاستثمار .
- عدم فصل الدبلوماسية الاقتصادية عن الدبلوماسية العامة التي توظف من أجل تحسين الصورة السياسية والثقافية للدولة من اجل توظيفها للترويج

الاقتصادي ،لاسيما في مجال جذب الاستثمارات الاجنبية وخاصة في قطاع السياحة .

– تركيز النشاط الدبلوماسي على الشركاء الاقتصاديين الذين يمثلون المصالح الكبرى وعدم إهمال خلق علاقات اقتصادية جديدة من باب تنويع المعاملات الاقتصادية.

– التركيز على الإعلام الدبلوماسي وتطويره.

وترى الباحثة أن بحثها "**مسار التبادل التجاري بين سورية والدول الصاعدة الهند – البرازيل – إندونيسيا " مقارنة مع الدول الآفلة**" يتميز عن الأبحاث السابقة بما يلي :

– تناول الباحثة لتموضع الدول الصاعدة E7 والدول المتقدمة G7 عام 2016 ،2030، 2050 وإبراز مقارنة بين عشرين دولة تحظى بحجم ناتج محلية هي الأعلى على المستوى العالمي ،وبيان التغيرات في التموضع سواء بالنسبة للدول المتقدمة والدول الصاعدة الحالية والدول البازغة الجديدة في العقدين القادمين .وبيان اهمية تكتل البيركس ودول النعناع مقارنة بالدول المتقدمة السبع الكبار ،حيث لم يتم في الأبحاث السابقة اعلاه تناول ميزان القوى بهذا التفصيل سواء الحالي أو المستقبلي

– تناول البحث تجارب ثلاث دول صاعدة لكل منها طريقها الخاص في النمو والتطور ،ولها تموضع هام في العقدين القادمين مما يتيح للمعنيين خيارات أكبر في طرح المقترحات الخاصة بالاستفادة من تجارب الدول الصاعدة. بينما تناولت الابحاث السابقة كل منها دولة من هذه الدول ،و جوانب محددة خاصة بها ،فكان هذا البحث اكثر شمولية ويغطي فترة زمنية أطول .

– تناول البحث تحليل مسار التبادل التجاري بين سورية والدول الصاعدة " الهند – البرازيل – اندونيسيا وواقع التبادل الحالي" وتمت مقارنته مع

الدول المتقدمة "ألمانيا – فرنسا – بريطانيا " قبل الأزمة وخلالها ،بينما ركزت الابحاث السابقة على الدول نفسها دون التركيز على علاقتها بدولة بعينها

- تجد الباحثة أن هذا البحث هام لسورية ،وذلك لتزامن تصاعد تموضع الدول الصاعدة في ميزان القوى ،مع ما تعيشه من ظروف عزلتها عن شركائها الاوروبيين ،مما يفسح لها منفذا آخر لتبادلاتها التجارية وفرصا لتطوير اقتصادها تحتم عليها العمل على رفع مستوى التعاون معها ،مبرزا السبل والمجالات والمقومات لتحقيق ذلك.

منهج البحث

اعتمدت الدراسة حتى اكتملت المنهج التاريخي الذي يظهر تطور مسار العلاقات التجارية البينية مع الدول محل البحث ،وتطور اقتصادات الدول الصاعدة لمعرفة تطور نموها ،والاتفاقيات التي تحكم العلاقات معها .إضافة إلى المنهج الوصفي من خلال تشخيص واقع العلاقات التجارية البينية مع الدول محل البحث ، وتسليط الضوء على اقتصادات الدول الصاعدة والتعريف بالدول الصاعدة والدول الآفلة. وبيان تموضعها في ميزان القوى الحالي والمستقبلي ،ومقارنة مسار العلاقات السورية مع الدول الصاعدة والمتقدمة لبيان نمو العلاقات مع الدول الصاعدة خلال الأزمة مقارنة بالمتقدمة من خلال استخدام المنهج المقارن. والمنهج التحليلي الإحصائي، لتحليل البيانات الخاصة بالصادرات والواردات السورية إلى هذه الدول ،للوقوف على واقعها لاستشراف كيفية تطوير العلاقات البينية معها مستقبلا ،والاستفادة من الفرص التي يتيحها تطورها وتموضعها .ومنهج الحالة من خلال اخذ ثلاث دول صاعدة وثلاث دول آفلة من أجل انجاز أهداف البحث.

الإطار النظري

مفهوم الدول الصاعدة ومناخ نشأتها:

من مؤتمر يالطا إلى مالطة خضع العالم إلى نظام ثنائي القطبية والايديولوجيا فانقسم إلى معسكرين ، ليبرالي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ،واشتراكي بقيادة الاتحاد السوفياتي ،ودخل المعسكران في حرب باردة وسباق تسلح عسكري تجاوز الأرض إلى الفضاء .مما أرهق الموازنة المالية للمعسكرين ، لكن في الوقت ذاته ساهم في بروز قوى صاعدة ،تحسن توظيف إمكانياتها لتحقيق مجموعة من الأهداف المجالية ضمن النطاق الإقليمي والدولي ،وتخرج من دوامة التخلف في الجنوب الفقير. ومع نهاية الحرب الباردة وتفرد أمريكا في قيادة العالم ، ركز الليبراليون على المتغير الاقتصادي كمعيار أساسي لقياس قوة الدولة ،وارتكز هدف النظام الأحادي القطبية على العولمة وتحرير التجارة الدولية ،فأصبح المنطق الاقتصادي هو محرك عقول الدول نحو الانتقال إلى الأفضل .وهذا ما أدركته منطقة جنوب شرق اسيا ،حيث عملت على الاستيعاب الكبير للتكنولوجيا ومضامين الفكر الليبرالي ، من خلال فتح أبوابها للاستثمار الأجنبي والانفتاح على السوق العالمية ،فتحسن أداءها بشكل مضطرد. ومع عولمة الانتاج واستفادة دول جنوب وشرق أسيا منها لم تعد الدول المتقدمة بمفردها مسيطرة على الصناعة ،بل اصبحت آسيا مصنعا جديدا ،تتدفق منه المنتجات إلى جميع دول العالم ،مما أدى إلى انتقال تمركز القوة من الغرب إلى الشرق ،وزيادة الاهتمام بالبعد الاقتصادي الذي اصبح ورقة رابحة تهيمن على مسار العلاقات الدولية .

وقد استخدم مصطلح قوى صاعدة لأول مرة من قبل انطوان فان اغتمائيل عام 1981 الخبير الهولندي في مؤسسة التمويل الدولية ،للدلالة على بعض بلدان الجنوب، التي تتوافر فيها شروط تشكل أسواق، لها مقومات نمو متصاعد. لكن

هـذا المفهـوم لـم يخـرج بقائمـة رسـمية إلا فـي العقـد الاول مـن القـرن الواحـد والعشـرين[1]. وانشـغل المحللـون الاقتصـاديون والسياسـيون فـي الشـمال والجنـوب بهـذه القـوى الناهضـة ، فبـرزت تعـاريف كثيـرة منهـا ،تعريـف سـوزان غـراتيس للقـوى الصـاعدة علـى انهـا "الدولـة التـي تجـد نفسـها فـي مسـار تحـول مـن مكانـة دوليـة إلـى أخـرى أعلـى : مـن القـوة الصـغرى إلـى المتوسـطة أو مـن المتوسـطة إلـى الكبـرى أو مـن الكبـرى إلـى العالميـة"[2]. كمـا عرفهـا بنـار تانـك بأنهـا "القـوى الصـاعدة أو الجديـدة بسـبب تنميتهـا الاقتصـادية السـريعة وزيـادة نفوذهـا السياسـي والثقـافي"[3].وقـد اتفـق البـاحثون السياسـيون والاقتصـاديون علـى بعـض محـددات قـوة الـدول الصـاعدة ،وأضـافوا محـددات اخـرى ،فقـد اقتـرح هـانز مورجـا نثـو مفكـر العلاقـات الدوليـة أن القـوة الشـاملة للدولـة يعبـر عنهـا مـن خـلال تسـعة عناصـر : العامـل الجغرافـي ، المـوارد الطبيعيـة ، الطاقـة الصـناعية ، الاسـتعداد العسـكري ، عـدد السـكان، الشخصـية القوميـة ، نوعيـة الحكـم ، الـروح المعنويـة ،نوعيـة الدبلوماسـية [4].فـي حـين رأى جوزيـف س .نـاي ان قـوة الدولـة وقـدرتها علـى لعـب دور مـؤثر نـابع مـن ،الموقـع الجغرافـي ، المسـاحة، المـوارد الطبيعيـة ،العنصـر البشـري ، القـوة الاقتصـادية ،القـوة العسـكرية ،الاسـتقرار الاجتمـاعي ،السياسـة الخارجيـة[5]. أمـا المـؤرخ البريطـاني بـول كينـدي اعتبـر أن عوامـل القـوة فـي القـرن الواحـد والعشـرين تكمـن فـي : حجـم السـكان ، مسـتوى التمـدن ، اسـتهلاك الطاقـة، حجـم النـاتج

[1] - LACZI، :R 2018 **Location choice of the emerging market multinationals**،paper presented at the 6th Copenhagen conference: Emerging Multinational ، Copenhagen ،Denmark ،11-12 oct. 2018.

[2]- مباركية ،منير : صعود القوى العالمية في ظل العولمة والهيمنة الأمريكية ، دراسة مقارنة لحالات اليابان والصين والهند ،رسالة دكتوراه ،كلية العلوم السياسية ،الجزائر، جامعة باتنة ،2016 ، ص 47

[3]-TANK، P2012 The Concept of Rising Power، **Norwegian Peacebuilding Resource Centre**

[4]- الهرمزي ، سيف نصرت توفيق : تحليل (هانز مورجانثو) مفهوم القوة وتطبيقها على وحدات النظام الدولي ، مجلة تكريت للعلوم السياسية ،المجلد 1 السنة 1 العدد 1 ،2013 ، ص 160 ،161 .

[5]جوزيف س . ناي : القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية ، نقله إلى العربية محمد توفيق البجيرمي ،العبيكان للنشر ،السعودية ،2007 ،ص 32 .

الصناعي ، القوة العسكرية [1]. وإذا كانت النمور الأربعة (سنغافورة – تايوان – هونكونغ– كوريا الجنوبية) هي السباقة في هذا الصعود، حيث تصدرت المسرح الاقتصادي العالمي في عقدي الستينات والسبعينات من القرن العشرين ،فقد غدت اليوم في مصافي الدول المتقدمة وتحولت من دول ناشئة وفقيرة إلى دول متقدمة مانحة ،يتصدر دخل الفرد فيها دول العالم . فكانت تجربة النمور انموذجا للدول ذات الاقتصادات الصاعدة التي بزغت في نهايات القرن العشرين ،والتي ضاهتها نموا وثقلا اقتصاديا على الساحة الدولية ،كدول البريكس ذات التكتل القاري الكبير الذي ضم كلاً من الصين – الهند– روسيا – البرازيل – جنوب إفريقيا. واليوم تسلط الأدبيات الاقتصادية ضوءها على صعود جديد لدول بازغة تسمى بدول النعناع MINT وهي "المكسيك – أندونيسيا – نيجريا – تركيا"[2] . والركب مستمر من قبل الجنوب الفقير ،حيث تبزغ كل من فيتنام وتايلاند وبنغلادش والارجنتين وتشيلي والفلبين، ومصر والسعودية النجوم الصاعدة من الدول العربية في بداية العقد القادم .

ميزان القوى وتموضع الدول عام 2030 وعام 2050

لطالما سيطرت الدول الصناعية السبع العظمى G7 على اقتصاد العالم ،والتي أقامت اول قمة لها عام 1975،ثم لحقتها كندا عام 1976 ،وكانت مناقشة المخاوف الاقتصادية والتي شملت في ذلك الوقت التضخم والركود عقب خطر نفط أوبك الهدف الأساسي لتشكيلها . وهي كتلة غير رسمية ولا تتخذ قرارات الزامية ،وبالتالي تصريحات قادتها ليست ملزمة . وهذه الدول السبع هي : (الولايات المتحدة – بريطانيا– المانيا – فرنسا– اليابان – ايطاليا– كندا)[3]. إلا

[1]KENNEDY، P1987- **The Rise and Fall of the Great Power "Economic Change and Military Conflict from 1500-to 2000"**، Random House ، New York، pp55 .

[2]See DUROTOYE، 2014The Mint Countries as Emerging Economic Power Bloc **Developing Country Studies State**، Nigeria،vol 4،no15 ،2014.

[3]See: European Commission website.

أن هذه الهيمنة على العالم اقتصاديا بدأت تتضاءل مع بزوغ القوى الصاعدة في نهاية القرن المنصرم ، واستمرارها في النمو والتأثير في الاقتصاد العالمي ،حيث نجحت في تغيير ترتيب الاقتصاديات على مستوى العالم ،وأصبحت اقتصاداتها محركا" لنمو الاقتصاد العالمي ،خصوصا بعد الأزمة العالمية عام 2008 ،التي سرعت في لحاق الدول الصاعدة السبعة (الصين – الهند – روسيا – البرازيل – اندونيسيا – المكسيك – تركيا) E7 بالدول G7 . وهذا ماأكده نوربيرت والتر المستشار لدى دوتشة بنك أن أزمة عام 2008 كانت أزمة الدول الصناعية في الدرجة الأولى ،في حين خرجت الدول ذات الاقتصاديات الصاعدة منها دون أثر يذكر ،بل يمكن أن تصبح الحصان الذي يجر عجلة الاقتصاد العالمي[1] .

وقد اجرت شركة برايس واتر هاوس كوبرز Paw عام 2017 وهي من أكبر الشركات المهنية في العالم والمتخصصة في الأبحاث والاقتصاديات العالمية بحثا عن العالم 2050 ،توقعت فيه ان تبدأ عددا من الدول الناشئة في تخطي اقتصاديات الدول المهيمنة ،والتي ستشهد انخفاضا في نموها الصناعي كألمانيا واليابان. وانطلقت الدراسة في تحليلاتها من بيانات صندوق النقد الدوليIMF لعام 2016 ،فتضمنت بداية التقرير مقارنة اقتصاد الدول الصناعية G7 مع الدول الصاعدة E7 عام 2016 ،وتوقعت النمو في نواتجها عامي 2030 و 2050 ،وأن الناتج العالمي سوف يتضاعف عن عام 2016 في العام 2042 ، بمعدل نمو سنوي 2.6 % ،وسيكون هذا النمو بفعل نمو الناتج المحلي في الدول الصاعدة E7 التي ستنمو بمعدل نمو 3.5 % خلال الفترة المذكورة ،وبفعل اقل لنمو الناتج المحلي لدول G7 التي ستنمو بمعدل نمو 1.6 % . وفي عام 2050 ستكون حصة الدول الصاعدةE7 50% من الناتج العالمي ،بينما لن تتعدى حصة الدول G7 نسبة 20 % من الناتج العالمي . وإذا كان

[1] Walter ، N2009 Worldwide recession-How deep ،how long? ، **Deutsche Bank research**،august.

هـذا التوقـع قبـل كوفيـد 19 فـإن إدارة الـدول الصـاعدة لأزمـة مـرض كوفيـد 19 اثبتـت تفوقهـا علـى الـدول الصـناعية G7 ،والتـي كشـفت هشاشـة اقتصـادها بعـد كوفيـد 19. الأمـر الـذي دفعنـا إلـى تسـليط الضـوء علـى توقعـات شـركة Pwc للعـالم فـي عـامي 2030 و2050 ،خصوصـا بعـد اسـتمرار الصـين فـي النمـو بعـد أزمـة كوفيـد فـي الوقـت الـذي تراجعـت فيـه معـدلات النمـو وبشـكل سـلبي فـي دول G7. وقـد اكتفـت الباحثـة بأخـذ التوقعـات مـن التقريـر فقـط لعشـرين دولـة حيـث كانـت كالآتي:

جـــدول رقـــم (1) توقعـــات شـــركة Pwc للعـــالم للنـــواتج المحليـــة بســـعر الســـوق مليار دولار$

ترتيب الدول	2016		2030		2050	
	اسم الدولة	الناتج المحلي	اسم الدولة	الناتج المحلي	اسم الدولة	الناتج المحلي
1	الولايات المتحدة	18562	الصين	26499	الصين	49853
2	الصين	11392	الولايات المتحدة	23476	الولايات المتحدة	34102
3	اليابان	4730	الهند	7841	الهند	28021
4	المانيا	3495	اليابان	5468	اندونيسيا	7275
5	بريطانيا	2650	المانيا	4347	اليابان	6779
6	فرنسا	2488	بريطانيا	3530	برازيل	6532
7	الهند	2251	فرنسا	3186	المانيا	6138
8	ايطاليا	1852	برازيل	2969	مكسيك	5563
9	برازيل	1770	اندونيسيا	2449	بريطانيا	5369
10	كندا	1532	ايطاليا	2278	روسيا	5127
11	كوريا الجنوبية	1404	كوريا الجنوبية	2278	فرنسا	4705
12	روسيا	1268	مكسيك	2143	تركيا	4087
13	استراليا	1257	روسيا	2111	كوريا الجنوبية	3539
14	اسبانيا	1252	كندا	2030	السعودية	3495
15	المكسيك	1064	اسبانيا	1863	نيجريا	3282

16	اندونيسيا	941	استراليا	1716	ايطاليا	3115
17	تركيا	830	تركيا	1705	كندا	3100
18	نيذرلاند	770	السعودية	1407	مصر	2990
19	السعودية	638	بولاند	1015	باكستان	2831
20	الارجنتين	542	نيذرلاند	1007	اسبانيا	2732

البيانات من تقرير شركة Pwc عام 2017 التي بنت توقعاتها منطلقة من بيانات الدول الواردة في صندوق النقد الدولي IMF

نلاحظ من الجدول أن ترتيب الدول السبع الأولى حسب الناتج المحلي بسعر السوق عام 2016 هي (الولايات المتحدة الأمريكية – الصين – اليابان – المانيا – بريطانيا – فرنسا – الهند)، حيث تهيمن خمس دول صناعية كبرى على اقتصاد العالم وتشاركها دولتان صاعدتان الصين والهند ،ونجد أن هذه الهيمنة للدول الخمس ستتضاءل في عام 2030 ،حيث ستتجاوز الصين الولايات المتحدة لتصبح الأخيرة في المرتبة الثانية ،وتتقدم الهند من المرتبة السابعة إلى الثالثة لتزيح اليابان وتتبوأ مركزها، وتصبح الأخيرة في المرتبة الرابعة ،فيبدأ أفول الدول العظمى لصالح الدول الصاعدة .ويستمر المشهد عام 2050 ، لكن بتحول أكبر في مركز الثقل ،حيث ستهيمن اقتصادات اربع دول صاعدة من بين سبع دول الأعلى في العالم وهي الصين– الهند – اندونيسيا – البرازيل ،بناتج محلي متوقع حسب بيانات الجدول اعلاه تبلغ قيمته 91.6 ترليون دولار ،بينما لن يتجاوز ناتج الدول الأخرى الولايات المتحدة الأمريكية – اليابان – المانيا قيمة 47 ترليون دولار .

جدول رقم (2) تطور النواتج المحلية مليار دولار $

الكتل	2016		2030		2050	
	الناتج	النسبة	الناتج	النسبة	الناتج	النسبة
اسيا *	22186	63%	47956	108%	108870	172%
أسيا	17456	49%	42488	96%	102091	161%
G7	35309	100%	44315	100%	63308	100%
E7	19516	55%	45717	103%	106458	168%
بيركس	16961	48%	39977	90%	91472	144%
نعناع	3250	9%	7172	16%	20207	32%

أسيا* نواتج الدول الأسيوية بما فيها اليابان ،هذه البيانات محسوبة من قبل الباحثة لنواتج 20 دولة الواردة في الجدول رقم (1)

نلاحظ من الجدول أعلاه اهمية قارة اسيا وهذا ما جعل الكثير يطلق على القرن الواحد والعشرون أنه أسيوي ،فإن كانت تشكل نواتجها المحلية 49% من مجموع النواتج G7 ،دون اليابان ومعها نسبة 63 % عام 2016 ، فإنها في عام 2030 ستتجاوز مجموع النواتج المحلية لدول G7 ، وستستمر عام 2050 بالنمو لتتجاوزها بنسبة 61 % دون اليابان . ومع اليابان 72 % مما يؤكد انتقال مركز القوة الاقتصادية إلى آسيا، وتمركزها في جنوب شرق اسيا. يقول جوزيف اس ناي أنه في عام 1870 شكلت أسيا أكثر من نصف سكان العالم وانتاجه، و بحلول عام 1900 وبعد الثورة الصناعية في أوروبا وأمريكا انكمش نصيب آسيا إلى خمس الناتج العالمي ،وبحلول عام 2050 ستكون آسيا على طريق العودة إلى سابق نصيبها التاريخي[1].

أما تكتل البريكس شكلت أهمية اقتصاداته عام 2016 حوالي نصف اقتصادات G7 والمتوقع أن ترتفع عام 2030 إلى 90 % منها وتتجاوزها عام 2050 بنسبة 44 % مما يؤكد أفول اقتصادات الدول الصناعية وتراجع هيمنها على اقتصادات دول العالم، واستئثار دول ناهضة جديدة بمكانها ،خصوصا دول البريكس، والتي

[1]See : S.NYE، J 2004 Soft Power " The Means to Success in World" **Public Affairs**.

يزيد من وزنها في النظام العالمي ، إضافة إلى نموها الاقتصادي ، مساحتها التي تشكل 30% من مساحة دول العالم ،وتضم نحو 43 % من عدد سكان العالم .هذا فضلا عن امتلاكها الاحتياطي العالمي الأكبر من العملة النقدية بالمشاركة مع مجموعة من الدول الصاعدة الأخرى مثل إندونيسيا والمكسيك. إن النمو المبهر لدول البريكس، جعل جيم أونيل رئيس بنك غولدمان ساكس يدلي في تقرير حلم البريكس 2050 ان بوصلة التحكم في الاقتصاد العالمي ،تتجه نحو دول جديدة كالبرازيل وروسيا والهند والصين بدل القوى الاقتصادية التقليدية كالولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الأوروبي .وستعاد هيكلة الاقتصاد العالمي وتتغير مراكز النفوذ عالميا مع حلول عام 2050[1]. فرغم الاختلاف الكبير بين دول البريكس في مواقعها الجغرافية وقدراتها الاقتصادية وأنظمتها السياسية، وثقافاتها ومصالحها ،إلا أنها تسعى جاهدة لإعادة التوازن في الاقتصاد العالمي[2] بتطوير اقتصاداتها وحمايتها من الأزمات المالية ،وخلق مراكز نفوذ بعيداً عن الهيمنة الأمريكية. حيث بدأ دور هذه المجموعة واضحا بقوة ،سواء في المحافل الدولية ،أو التحالفات والاصطفافات الجديدة التي يشهدها العالم . وقد عد الكثير من الخبراء والمحللين أن الصين والهند اكبر محتكري ثمار العولمة وأكثر قدرة على مواجهة حرب تجارية واسعة على المسرح الدولي ،فهذا القرن هو عبور الجنوب للشمال الذي كان حكراً على الشمال . وأكد هذا الصعود مايكل شيفر في تقريره الذي أعده بعنوان الولايات المتحدة والقوى الصاعدة ،حيث بين أن القرن الواحد والعشرين يشهد مزيدا من التنافس على القوة والموارد ،واعتبر هذا القرن هو قرن القوى الصاعدة ،وان مركز الثقل سيكون في

[1] Goldman Sachs2003 ،global investment research.Dreaming with BRICS:The Path to 2050،Oct.

[2] عبد الكريم ، الطيف : دول البريكس شراكة من أجل التنمية والتعاون من أجل نظام عالمي متعدد القطبية ،مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة ، عدد 30 ، 2014 ،ص 13 .

منطقة جنوب شرق اسيا .ومن المحتمل أن يقود العالم الواصلون الجدد بقيادة كل من الصين والهند[1]. ولابد من الاشارة إلى دول النعناع الدول الصاعدة الجديدة (تركيا- نيجريا- اندونيسيا- مكسيك) حيث ستصل أهمية اقتصاديات هذه الدول البازغة إلى 32% من اقتصاديات G7 العظمى عام 2050 وهي بذلك تعتبر قوة اقتصادية بازغة لايستهان بها[2].

هذا التموضع المستقبلي لاقتصاد الدول جعل اهتمام الباحثة ينصب على دراسة العلاقات الاقتصادية لسورية مع الدول الصاعدة الهند واندونيسيا والبرازيل ومقارنها مع علاقاتها مع الدول المتقدمة ألمانيا وفرنسا وبريطانيا ،لتقديم المقترحات التي تجعل سورية تستفيد من الفرص التي يتيحها تقدم هذه الدول . والجدول التالي يبين التموضع المستقبلي للدول محل البحث.

جدول رقم (3) ترتيب الدول محل البحث عالميا عامي 2030 2050 **مليار دولار $**

2016	الدولة	GDP	2030	الدولة	GDP	2050	الدولة	GDP
4	المانيا	3465	3	الهند	7840	3	الهند	28021
5	بريطانيا	2650	5	المانيا	4347	4	اندونيسيا	7275
6	فرنسا	2488	6	بريطانيا	3530	6	برازيل	6532
7	الهند	2251	7	فرنسا	3186	7	المانيا	6138
9	برازيل	1770	8	برازيل	2969	9	بريطانيا	5369
16	اندونيسيا	941	9	اندونيسيا	2449	11	فرنسا	4705

جدول معد من قبل الباحثة ،مصدر البيانات تقرير مؤسسة Pwc عام 2017

لمحة عن اقتصادات الدول الصاعدة محل البحث

[1]SCHIFFER، M2007 The US & Raising Power **National Council Mapping Global Future**، pp .13

[2] See :FRIDMAN،G2009 -**The Next 100 Years A Forecast For the 21 Century** ، New Yurk، Anchor Books.

دولة الهند

بين العالم الاقتصادي أنغوس ماديسون في دراساته التاريخية أن الاقتصاد الهندي حسب الناتج المحلي مقاسا بالقوة الشرائية كان يتصدر العالم عام 1000 وبحصة تجاوزت 30% من الناتج العالمي ،وانخفضت عام 1500 إلى 25% متساوية مع الصين مع الحفاظ على المركز الأول ،وكذلك الأمر عام 1700 بحصة تقرب 23% من الناتج الاجمالي العالمي ،وتراجع إلى 10% عام 1870، واستمر بالانخفاض بعد الاحتلال البريطاني إلى ان وصل حوالي 3% عام 1950[1]. بعد الاستقلال عادت الهند لتوق العظمة ،لكن واجهتها الكثير من التحديات لإعادة تثبيت موقعها في الاقتصاد العالمي ،لعل اكبرها الفقر والتخلف .إلا أن خصائصها الجغرافية شكلت دائما ركيزة لانطلاقها نحو العالمية ،واستطاعت منذ القدم التأثر والتأثير في محيطها الإقليمي ،فمساحتها الكبيرة التي تقدر ب 3287.5 ألف كم2 وشواطئها الطويلة على المحيط الهندي التي سهلت لها الملاحة البحرية مع الشرق الأوسط وإفريقيا وشرق آسيا ،لكون هذا المحيط يشهد ازدحاما في حركة نقل النفط ومنتجاته ،مما أعطاها موقعا استراتيجيا هاما ،إضافة إلى الخلائط المتعددة من المعادن. وقد قابل أهمية الموقع الجغرافي ،تميز جغرافي داخلي ،فجبال همالايا وتأثيرها على الرياح الموسمية ،وقمة كانغ شين يونغا تعتبر خزانا ثلجيا لأهم الأنهار دائمة الجريان ،وما لذلك من أهمية اقتصادية زراعية[2]. ولعل الثقافة والسياحة هي أدوات الدولة في قوتها الناعمة ،فكانت الكثير من المعالم التاريخية والجغرافية التي وضعت الهند دائما في قائمة التراث الانساني العالمي كوادي جلمارج المغطى بالزهور ،وتاج محل ،كهوف الإليفانتا، معبد الشمس ،وغيرها الكثير[3]. إن البنية السكانية والتنمية البشرية من المقومات الهامة للاقتصاد الهندي ،فهي تحتوي على خمس

[1]See: MADDISON، A 2007،Data table ،Contours of the World Economy 2030،Oxford.
[2] State of India Agriculture 2011-12.India Agriculture Report.
[3] See: Unesco World Heritage ،deferent year.

سكان العالم تقريبا وتحتل بذلك المركز الثاني بعد الصين .ويبين الجدول التالي تطور عدد السكان ،والذي من المتوقع أن يتجاوز عدد سكان الصين في بحلول عام 2027 [1].

جدول رقم (4) تطور عدد السكان في الهند

العام	1950	1960	1970	1980	1990	2000	2005	2010	2015	020
عدد السكان مليون نسمة	395	495	621	677	936	1021	1103	1186	1310	380

– India Statistic & Factc ، Statistical Year Book India different year 1950–2010

لقد أنشأ جواهر لال نهرو عام 1951 المعاهد الهندية السبعة الأولى في التكنولوجيا ،والمعاهد الهندية الستة في إدارة الأعمال ،فأنتجت المعاهد نخبة علمية استثنائية . وأبرز مؤسسات البحوث والتكنولوجيا تقع في مدينة بنغالور ،المعروفة بوادي السليكون الهندي ،وصناعة السيارات والمعلوماتية والهواتف والساعات. وللهند محطة أبحاث في القارة المتجمدة الجنوبية من أجل استثمار ثروات القارة مستقبلا وعدم تركها لاحتكار الآخرين[2]. واستطاعت الهند عبر رأسمالها البشري دخول النادي النووي عام 1974، وإطلاق عملية بوذا المبتسم ،وكسر احتكار عالم الشمال لعضوية النادي النووي[3]. كما دخلت عصر الفضاء بإطلاق عدد من الأقمار الصناعية ،وأصبحت الهند ضمن البلدان الأولى القادرة على إطلاق الأقمار الصناعية. سيطر القطاع العام على إدارة الاقتصاد منذ الاستقلال حتى منتصف الثمانينات ،فتم تحديد مجالات القطاع الخاص الكبير والصغير واتخذ مهما غاندي سياسة الاعتماد على الذات ، وأكمل جواهر نهرو

[1] See : United Nation Department of Public Information ،World Population Prospects ،The 2015 Revision

2 انظر : بوالو ،جون جوزيف : الاقتصاد الهندي ، ، دمشق ، وزارة الثقافة ،2011 .

3 تشامبان ، بيرت :العقيدة العسكرية ، ترجمة طلعت الشايب ، المركز القومي للترجمة ،القاهرة ،2015 ،ص 131 .

هـذه المسـيرة لتحقيـق الاكتفـاء الـذاتي ،فـتم تأسـيس صـناعات كثيفـة العمالـة ،خصوصـا فـي مجـال النسـيج ،مـن خـلال رفـع شـعار وجـود مغـزل فـي كـل بيـت . وقـد تطـورت هـذه الصـناعة إضـافة إلـى صـناعة الملابـس حتـى تبـوأت المرتبـة الثالثة على العالم في الصادرات النسيجية والمرتبة السابعة في الملابس .

جدول رقم (5) الصادرات الهندية من النسيج والملابس مليار دولار$

العام	1990	1995	2000	2005	2010	2015	2019	المرتبـة علـى العـالم عـام 2019
نسيج	2.1	4.3	5	7.8	13	17	17	3
ملابس	2.5	4.1	5.1	8.2	11	18	17	7

World Trade Statistical Review top ten exports and imports of textile & clothes deferent year

بـدأت الهنـد سياسـات الاصـلاح بعـد أزمـة المـدفوعات 1980 والتـي تفاقمـت عـام 1988 ،فأصـبحت الهنـد أضـخم بلـد مـدين فـي أسـيا ،ممـا قادهـا إلـى مرحلـة ثانيـة مـن الاصـلاح ، ففـتح مجـال الاسـتثمار أمـام الهنـود بحريـة تامـة ،وسـمح للأجانـب بالاسـتثمار بنسـبة 51% كمـا فـتح البـاب أمـام صـناعة السـيارات والاتصـالات وخـدمات المعلوماتيـة نتيجـة الانفتـاح علـى الثـورة التكنولوجيـة ،وتعزيـز الابتكـار وتحسـين بيئـة الأعمـال ،وتحريـر القطـاع التجـاري والمـالي ،وإعـادة هيكلـة القطـاع العـام ،بعـد إدراك الحكومـة انـه لا يمكـن ان يكـون لوحـده قـاطرة الاقتصـاد[1]. نمـا النـاتج المحلـي ،ونهـض الفيـل الهنـدي الـذي تضـعه التوقعـات فـي المرتبـة الثالثـة على العالم عام 2030 كما أشرنا سابقا .

جدول رقم (6) تطور الناتج المحلي مليار دولار $

العام	1990	1995	2000	2005	2010	2015	2020	2030	050

[1]MUKHERJI ،R2009 The State Economic Growth and Development in India **India Review** ،vol 8،no 1، p p 81-106

النـــاتج المحلـــي بســـعر السوق	301	366.6	476.6	834	1708	2104	2593	7840	3021

The World Bank، different year

أولـت الهنـد اهتمامـا كبيـرا لقطـاع الزراعـة واضـعة نصـب عينيهـا ،أن الهنـد قـوة زراعيـة عالميـة ، فاعتمـدت سياسـات التصـدير الزراعـي ، وحـددت السـلع الضـرورية للأمــن الغــذائي والتــي ستخضــع لقيــود التصــدير ، وتجمعــات الانتــاج الموجــه للتصـدير ،ووقعـت مـذكرة تفـاهم لزيـادة مشـاركة التعاونيـات فـي الصـادرات الزراعيـة لسـلطات الدولـة والمـزارعين المصـدرين ،وأنشـأت بوابـه لـربط المـزارعين مـع بعضـهم ،ومنصــة للمصــدرين ،وشــكلت خليــة لدراســة الســوق ،ووضــعت خطــة لأهــم عشــر منتجات وعشر دول مستهدفة للتصدير.

كمـا شـكلت لجـان لمجموعـات البطـاطس والبرتقـال والعنـب وتشـكيل مجـالس لكـل مـن القطـن والـدبس والشـاي والكـاجو ومجلـس تـرويج البـذور الزيتيـة .ودخلـت فـي اتفاقيـات تجاريـة تفضـيلية مـع الاتحـاد الجمركـي للجنـوب الافريقـي ،ومـع الكوميسـا (السـوق المشـتركة لشـرق وجنـوب إفريقيـا)التـي تضـم 19 دولـة .وأدركـت الهنـد أهميـة سلاسـل القيمـة الزراعيـة بـين المقاطعـات ،فأقامـت مشـروع سلاسـل القيمـة فـي ولايـة مـاهرا اشـترا التـي تتكـون مـن 36 مقاطعـة فسـاعدت 20 مليـون أسـرة زراعيـة [1].وتتمثـل اهميـه الصـادرات الزراعيـة فـي الاتـي، علـى التـوالي ،الارز والتبـغ والكـاجو والفسـتق وزيـت الخـروع والفواكـه والخضـروات ولحـم الجـاموس والسـكر. ويبـين الجـدول التـالي تطـور الصـادرات الزراعيـة الهنديـة وهـي ضـمن قائمـة الـدول المصدرة للمنتجات الزراعية الأعلى على العالم.

جدول رقم (7) تطور الصادرات الزراعية **مليار دولار $**

العام	1990	1995	2000	2005	2010	2015	2016	2017	2018	19
الصـــــــادرات الزراعية	2.5	6.3	5.8	10.3	23	35	21.5	21.2	24.1	37

[1] See :Weep Ministry of Industrial & commerce

World Trade Statistical Review

deferent years

عملت الهند على تنويع صادراتها ،حيث يبين الجدول التالي تطور الصادرات البضاعية والصادرات الخدمية مع الواردات منها، وتتمثل الصادرات البضاعية في المنتجات الزراعية والأدوية والمنسوجات والكيماويات ومعدات النقل وأهمها المنتجات الهندسية والتي تشكل ربع الصادرات البضاعية تقريبا .بينما تتمثل الواردات منها ،في النفط والذهب والأحجار الكريمة والفحم والمواد الخام[1] .ونلاحظ من الجدول أهمية الصادرات الخدمية ،حيث تستحوذ الخدمات البرمجية على الحصة الأكبر منها ،تليها أهمية خدمات السياحة والسفر فقد تبوأت الهند المرتبة الرابعة عالميا عام 2019 [2]. وإن أهم الشركاء المستوردين من الهند الولايات المتحدة الأمريكية والتي تستورد15%من الصادرات الهندية تليها الإمارات العربية بنسبة 10% ثم هونكونغ فالصين، بينما تعد الصين المصدر الأهم للواردات الهندية[3].

جدول رقم(8) تطور الصادرات والواردات **مليار دولار$**

عام	1990	1995	2000	2005	2010	2015	2019
صادرات بضائع	17.9	30.6	42.2	99.6	226	267	324
واردات بضائع	23.6	34.7	50.4	143	352	394	483
صادرات خدمات	4.6	6.7	17.5	69.1	117	155.7	213.7
واردات خدمات	5.9	10	14.1	58	114	122	170

World Trade Statistical Review deferent table deferent years

على الرغم من التقدم الذي احرزه الفيل الهندي في مكانته العالمية ،إلا انه مازال أمامه تحديات كثيرة تواجه مساره ومستقبل صعوده نحو مرتبة القوة العالمية ،

[1]HUSAIN،N2017 Analytical Study of Foreign Trade Performance in India **International Journal of Trade &Commerce** . vol 6، no 2،pp 507-518.

[2] Highlights of World Trade 2019،chaoter11.

[3] See :Annual Report of Ministry of Commerce and Industry 2020 ، Government of India and DGCIS.

أهمها الفقر وتدني مستوى الدخل قياسا بالدول المتقدمة والزيادة السكانية العالية والتفاوت الطبقي ،والتنموي بين الأقاليم في النمو ،إضافة إلى التحديات البيئية والأمنية والطاقية والاضطرابات في دول الجوار. لكن إرادة الهند في تصدر الاقتصادات العالمية ،يجعلها تفعل ما بوسعها لانعاش وتنشيط قصة النمو في الهند وتحويل التحديات إلى فرص ،واستثمار الزيادة السكانية بتحويلها إلى قوى عاملة منتجة في سوق العمل الهندي والعالمي.

البرازيل :

أصبحت تعرف باليابان الجديدة ،أكبر دولة في أمريكيا الجنوبية ،تبلغ مساحتها الاجمالية 8.54 مليون كيلومتر مربع وتعداد سكاني 204 مليون نسمة ،خرجت من أدغال الأمازون لتقدم تجربة فريدة وملهمة للشعوب من وسط ركام التخلف وقساوة الظروف .استفادت من غناها بالموارد المعدنية التي ساهمت مع القطاعات الاخرى في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والحصول على حصة كبيرة من الناتج الاجمالي على المستوى العالمي . تعد البرازيل عملاقا زراعيا نظرا لحجم المساحات الزراعية الكبيرة والتي تبلغ نحو 50 مليون هكتار، فهي الدولة الاولى في انتاج البن[1] والحوامض والكاكاو ،ومن الدول الأولى في انتاج السكر والقطن والصويا والقمح والنبيذ ،فهي لا تغادر المراتب الخمسة الأولى على العالم في العديد من المحاصيل الزراعية [2]،ويعتبر التصنيع الزراعي احد اعمدة تجارتها الخارجية . كما تمتلك 200 مليون راس من الماشية ،ما يعادل 13% من إجمالي ثروة العالم[3] ،وهي واحدة من أكبر دول العالم في انتاج اللحوم بطاقة انتاج سنوية مقدارها 15 مليون طن كما تحتل المرتبة السادسة انتاجا للألبان [4]، والجدول التالي يبين تطور صادرات البرازيل الزراعية ،حيث تصدرت المرتبة

[1] International Coffee Organization ،data as at Feb،2020.

[2] See : FAO-Statistics ،deferent year.

[3] عبد العاطي ،محمد ،البرازيل القوة الصاعدة من أمريكا اللاتينية ،مركز الجزيرة للدراسات ،سلسلة ملفات القوى الصاعدة ،قطر، 2010 ،ص16 .

[4] FAO-Statistics ،abid.

الثانيــة عــام 2019 بعـد الولايــات المتحـدة الامريكيــة والمرتبــة الثانيــة فــي المنتجــات الغذائية على مستوى العالم.

جـــــــــدول رقـــــــــم (9) تطـــــــــور الصـــــــــادرات الزراعيـــــــــة

مليار دولار $

العام	1990	1995	2000	2005	2010	2015	2019	المرتبة على العالم 2019
الصادرات الزراعية	9.7	15.6	15.4	35	69	80	89	2

World Trade Statistical Review top ten exports and imports of agricultural product different year

وقـد دعمـت الحكومـة الخصوصـية الجغرافيـة لتصـل إلـى مـا وصـلت اليـه مـن هـذا التميـز ،مـن خـلال دعـم الابتكـار الزراعـي وتقـديم مـنح للمبتكـرين الـزراعيين ،وإشـراك البلـديات والمنظمـات الاجتماعيـة غيـر الحكوميـة والشـركاء الانمـائيون والمصـارف ومؤسسـات التمويـل الصـغير والجامعـات ،جنبـا الـى جنـب مـع الدولـة فـي تنفيـذ بـرامج تنميـة الريـف والزراعـة ومكافحـة الفقـر. وحاولـت الوصـول إلـى أكبـر عـدد مـن الأسـر الريفيـة خصوصـا الـذين يملكـون مسـاحات محـدودة مـن الأراضـي لتعزيـز الزراعـة الأسـرية. إضـافة إلـى بـرامج الاصـلاح الزراعـي والائتمـان الزراعـي والتـأمين علـى المحاصـيل والثـروة الحيوانيـة وضـمانات الحصـاد . وأسسـت الدولـة منتـدى الأمانـات العامـة للزراعـة الأسـرية وانضـمت البرازيـل إلـى السـوق المشـتركة للمخـروط الجنـوبي . كمـا تعاونـت الحكومـة مـع البنـك الـدولي ومنظمـة الأغذيـة وبرنـامج الأغذيـة العـالمي والمعهـد الامريكـي للتعـاون فـي مجـال الزراعـة ،الـذي أدى إلـى تطـوير المعرفـة الزراعيـة والمشـاركة فـي الأنشـطة الراميـة لتنشـيط التعـاون بـين بلـدان الجنـوب . أسسـت صـندوق الاسـتثمار فـي السـكان الـريفيين وهـو يـدعم التعـاون بـين بلـدان الجنـوب ضـمن أمريكـا الجنوبيـة والكـاريبي وخارجهـا مـن خـلال تبـادل المعرفـة والاسـتفادة مـن مواءمـة التكنولوجيـات الزراعيـة مـن خـلال تقـديم منحـة للمشـاركة فـي

تمويل سوق الابتكارات الزراعية البرازيلي ،وتقديم منح لأفضل الممارسات في سوق الابتكارات الزراعية[1].

وتعد البرازيل من الدول المصنعة في مجالات عدة ،حيث تعتبر صناعة اليخوت وناقلات النفط والقاطرات من أهم ركائز الصناعات البرازيلية الثقيلة ،إضافة للبرمجيات في العمل المصرفي ،والالكترونيات والأثاث والأحذية والورق وأجهزة الاتصال السلكية واللاسلكية ،وهي رائدة في مجال صناعة الطائرات (إمبراير) التي تعد ثالث أكبر شركة مصنعة للطائرات التجارية في العالم[2] كما تحتل المركز الخامس في صناعة المطاط والسادس لسوق مستحضرات التجميل والمرتبة السابعة في الصناعات الكيميائية[3]. وهي تحتل المرتبة الثانية في أمريكا الجنوبية بعد فنزويلا في انتاج النفط .وتعتمد على قصب السكر لإنتاج الكحول وصناعة السكر والإيثانول كطاقة بديلة حتى أصبحت تعد من أكبر دول العالم انتاجا للإيثانول. وهي تحتل مراكز متقدمة في مجال توليد الطاقات المتجددة وتوليد الطاقة من المياه ومن الكهرباء ومن المصادر النووية. وفي الوقت ذاته تعتبر من أبرز مستهلكي الطاقة .ونبين في الجدول التالي تطور الصادرات والواردات البرازيلية من السلع والخدمات.

جدول رقم (10) تطور الصادرات والواردات البضاعية مليار دولار$

عام	1990	1995	2000	2005	2010	2015	2019
صادرات بضائع	31.4	46.5	55	118.5	201.9	191	222.6
واردات بضائع	22..5	53.7	58.5	77.6	191.5	179	184.1
صادرات خدمات	3.7	6	8.8	16.9	29.2	33	33.2
واردات خدمات	6.7	13.1	15.8	26.1	57.8	69	67

[1] انظر : سيلفا ،باولو: مدير البرنامج القطري الاستثمار في السكان الريفيين ، الجمهورية البرازيلية ، مذكرة مقدمة للمجلس التنفيذي ،الدورة السابعة عشرة بعد المئة ،نيسان ،2016 .

[2] انظر: فوريرو ،جوان ، كيف اصبحت "إمبراير" البرازيلية ثالث أكبر مصنع للطائرات التجارية في العالم ،الشرق الأوسط ،تشرين ثاني ، عدد 11681 .

[3] See: UNSD statistics ،deferent year.

Trade Statistical Review deferent table deferent years

ولعل من أهم العوامل التي ساعدت البرازيل على تنويع صناعاتها الثقيلة هي الاستثمارات الأجنبية التي وطئت أرضها منذ اوائل القرن العشرين ،فكانت البرازيل بسوقها الضخم ووفرة مواردها الطبيعية وخصوصيتها فضلاً عن أنها بوابة للوصول إلى الأسواق في العديد من دول أمريكا اللاتينية من خلال تكتل MERCOSUR ، مغرية للشركات المتعددة الجنسيات ، ،مما جعل البرازيل قاعدة تصديرية لهذه الشركات ،ووفر لها منفذاً لتلقي التكنولوجيا واكتسابها . فتحرير الاقتصاد البرازيلي عام 1990 والزام الشركات المحلية مواجهة المنافسة العالمية ،وإزالة القيود عن الاستثمار في قطاعي الكمبيوتر والاتصالات السلكية واللاسلكية ،سهل نقل التكنولوجيا ،فأصبحت تمتلك أكبر سوق لتكنولوجيا المعلومات في امريكا اللاتينية .ودعمت البرازيل عملية نقل التكنولوجيا وتوطينها بالاهتمام بالبحث والتطوير العلمي[1]. هذا التطور في مجال الزراعة والصناعة والخدمات ،انعكس على الناتج المحلي ،حيث اثمرت إرادة حكامها في إخراجها إلى دائرة الضوء ،والصعود إلى المرتبة التاسعة بالنسبة للناتج المحلي بأسعار السوق في عام 2016 ،والتوقع ان تتربع في المركز السادس عالميا عام 2050 كما ذكرنا سابقاً . إن السياسات التي استخدمتها البرازيل وأهمها الاستراتيجية المبتكرة التي يقودها الدخل كبرنامج بولسا فاميليا الذي يقدم تحويلات نقدية مباشرة للأسر الفقيرة ،ووضع حد أدنى للأجور ،وسياسة الائتمان من خلال البنوك العامة ،وزيادة استثمارات الدولة خلقت من خلال إعادة توزيع الدخل، محرك اقتصادي داخلي قوي ، ربط بين توزيع الدخل والنمو الاقتصادي . وكان هذا الالتفاف للداخل للقضاء على الفقر والخروج من عباءة صندوق النقد الدولي

[1] BORG DE ANTONIO.M et al 2012 The BRIC Context in a Globalized World and Foreign in Brazil **Law & Bus. Rev.Am**، vol 18 ،no 3.

،ولتقليل تأثر الاقتصاد البرازيلي بالأزمات الاقتصادية العالمية[1]، فانتقلت من دولة تخضع للإملاءات إلى دولة فاعلة دوليا . ويبين الجدول التالي تطور الناتج المحلي .

جدول رقم (11) تطور الناتج المحلي مليار دولار $

العام	1990	1995	2000	2005	2010	2015	2019	2030	2050
الناتج المحلي	461.9	795.3	655.4	891.6	2208	1802	1839	2969	6532

The World Bank statistics different year

رغم المعجزة التنموية، مازال امام البرازيل تحديات اقتصادية تتمثل في التفاوت في الانتاج الاقتصادي بين المناطق وتحديات اجتماعية، نتيجة التفاوت في توزيع الدخل الفردي بين الولايات البرازيلية، وتباين التنمية داخل الولاية ذاتها. لكن الاقتصاد الذي تمرس على مواجهة الأزمات ،سيمضي قدما إلى القمة.

إندونيسيا:

لم تشكل جغرافيتها المتوزعة على 17508 جزيرة ، ولا تنوع الأديان وتعدد اللغات المحلية الذي بلغ 300 لغة ، ولا عدد سكانها المرتفع الذي تجاوز 250 مليون نسمة ،عائقا أمام إرادتها في إحداث التنمية الاقتصادية في إندونيسيا . فقد استفادت الدولة من عدد سكانها وجعلته قوة بشرية فاعلة في الاقتصاد، ومن مساحتها المقدرة بـ 1.9 مليون كم2 وإقليمها المائي المقدر بـ 6.2 مليون كم2. ومن مواردها الأولية التي تزخر بها . فهي من المهيمنين على سوق تصدير الفحم والنيكل[2]،كما أنها بلد مصدر للذهب والزنك والنحاس ،وهي من أكبر منتجي ومصدري زيت النخيل ،وثاني منتج للمطاط ورابع منتج للقهوة [3]،وتحتل المواد الأولية بما فيها النفط قائمة صادراتها. ومضت إندونيسيا في نهضة اقتصادية علمية غيرت الوجه الحضاري لهذه الدولة وغيرت نمط عيش السكان .

[1] كوننى ،برونای :البرازيل تعزيز الصمود من خلال استراتيجية مبتكرة يقودها الدخل ،مركز السياسة الدولي للنمو الشامل ، عدد 253 حزيران ،2014 .

[2] Statistical Review of World Energy 2020.

[3] World Trade Statistical Review 2020.

فتحولت من اقتصاد زراعي خلال عقد الستينات من القرن الماضي، حيث يبين الجدول التالي تطور الصادرات الزراعية وتبوئها المركز السادس على العالم عام 2019 .

جدول رقم (12) تطور الصادرات الزراعية مليار دولار$

العام	1990	1995	2000	2005	2010	2015	2019	المرتبة عام 2019
الصادرات الزراعية	4.1	8.1	7.7	14.3	35	39	42	6

orld Trade Statistical Review top ten exports and imports of agricultural product different year

إلى اقتصاد صناعي في بداية التسعينات ،لاسيما صناعة النسيج والملابس الجاهزة ، كما هو مبين بالجدول التالي :

جدول رقم (13) تطور الصادرات الإندونيسية من الملابس مليار دولار$

العام	1990	1995	2000	2005	2010	2015	2019	المرتبة عام 2019
ملابس	1.6	3.3	4.7	5.1	7	7	9	9

World Trade Statistical Review top ten exports and imports of textile & clothes different year

إلى صناعي خدماتي في بداية القرن الحالي . حيث اتخذت إندونيسيا من استراتيجية تنويع الاقتصاد هدفا لها ، فانتقلت من دولة مصدرة للمواد الأولية ،إلى قائمة الدول الصاعدة الكبرى.

جدول رقم (14 تطور الصادرات والواردات البضاعية والخدمية مليار دولار$

عام	1990	1995	2000	2005	2010	2015	2019
صادرات بضائع	25.6	45.4	62.1	86.6	157.7	150.2	167.4
واردات بضائع	21.8	40.6	33.5	75.7	135.6	142.6	170.7
صادرات خدمات	2.4	5.3	4.4	11.1	16.3	21.2	30.8
واردات خدمات	5.8	13.2	11.3	21.3	25.9	30.7	39.3

World Trade Statistical Review 2020 different year

وقد حققت إندونيسيا انطلاقات وطفرات اقتصادية في غضون العقدين الأخيرين ، فعطفت مسار اقتصادها ليحتل المرتبة 16 على العالم عام 2016 والمتوقع

أن يتبوأ المرتبة التاسعة عام 2030 ،والمرتبة الرابعة عام 2050 ،كما ذكرنا سابقا. والجدول التالي يبين تطور الناتج المحلي بسعر السوق .

جدول رقم (15) تطور الناتج المحلي مليار دولار $

العام	1990	1995	2000	2005	2010	2015	2019	2030	2050
الناتج المحلي	106.1	202.1	165	285.6	755	860.3	1119	1716	3115

The World Bank annual report، different year.

ولعل من أهم عوامل نجاحها في التنمية ،عدم اللجوء إلى الاقتراض الخارجي إلا في حالات محدودة ،وتشجيع الاستثمارات الخارجية وجذب الشركات الكبرى إلى السوق الإندونيسية ،التي كانت عاملا محفزا للاقتصاد الاندونيسي ، كما كانت المشروعات الصغيرة والمتوسطة عمودها الفقري ،حيث شكلت 97 % من الاقتصاد الاندونيسي[1]، إضافة إلى انفاق الحكومة أموالاً كبيرة على قطاع التصنيع ،حيث حولت الكثير من القرى الى مدن صناعية ضخمة وانطلقت إلى آفاق العلم والتكنولوجيا ،وحفزت الانسان الإندونيسي على العلم والابداع والانتاج ،من خلال زيادة حجم الإنفاق على التعليم ليتجاوز 20 % من الإنفاق الحكومي، فكان للاقتصاد الإبداعي المتنوع الذي ضم 16 فرعا (التطبيقات وتطوير الألعاب – الهندسة المعمارية – التصميم الداخلي – الموضة – تصميم المنتجات – تصميم الاتصالات المرئية – الأفلام والرسوم المتحركة – التصوير الفيتوغرافي – الحرف اليدوية – فنون الطهي – الموسيقى – النشر – الاعلان – فنون الأداء – الفنون الجميلة – الإذاعة والتلفزيون)[2]،دوراً هاماً في تقدمها، فضلاً عن استخدامها الدبلوماسية الاقتصادية ،حيث لعبت تمثيلياتها دورا هاما في تسهيل عمل المستثمرين الأجانب في اندونيسيا ،خصوصا الدول الأعضاء في رابطة آسيان والتي تمثل سوقاً كبيراً لصادراتها .

[1] انظر: خالى ،آمال : التجربة الإندونيسية في توظيف الدبلوماسية من أجل التنويع الاقتصادي ،مجلة العلوم القانونية والسياسية ،جزائر، عدد 17،كانون ثاني، 2017 .

[2] المرجع السابق.

تعتبر اندونيسيا من التجارب الرائدة والتي كان شعارها الوحدة في التنوع (Bhinneka Tunggal Ika) إلى القوة في التنوع ،إلا أن الفقر مازال منتشراً على نطاق واسع من مناطق إندونيسيا المعاصرة . رغم الخطط التنموية المستمرة ،الأمر الذي يضعها أمام تحديات كبيرة لإتمام مشروعها التنموي وصعودها إلى المراتب الأولى على مستوى العالم ،إضافة إلى الكوارث الطبيعية التي تواجهها .

علاقات سورية الاقتصادية مع الدول الصاعدة (الهند – البرازيل – إندونيسيا)

العلاقات التاريخية

تتمتع سورية بموقع جعلها قلب العالم القديم ،فكانت جسراً للعبور بين القارات الثلاث ،ومحطة هامة لطريق الحرير، فأصبحت مركزاً هاماً للتجارة ،وبالتالي فإن العلاقات بين سورية والدول الصاعدة محل البحث ذات جذور قديمة ، تبادلت فيها المنتجات والثقافات .وخضعت لمصير مشترك مع المستعمرين ،وبعد الاستقلال حاولت هذه الدول بناء علاقات جديدة مع دول العالم .

اتفاقات التعاون المعقودة بين سورية والدول الصاعدة محل البحث

اولا : **الهند**

رغبت الهند وسورية منذ أواخر عقد الستينات من القرن الماضي بتوثيق التعاون وتأطيره من أجل زيادة حجم التبادل التجاري بينهما ،من خلال منح تفضيلات تجارية ،فعقدت حكومتي البلدين اتفاقية أولى في عام 1969 ،لتحل محلها اتفاقية أخرى عام 1978 ، تم بموجبها تزويد كل طرف بالسلع والخدمات التي ينتجها للطرف الآخر ،وذات الفائدة المشتركة لهما ،وإعداد قائمتين تأشيريتين ،كما اتفقا على أن يمنح كل منهما الآخر بالتقابل معاملة ليست أقل تفضيلا في العلاقات التجارية بين البلدين ،من تلك التي تطبق على أي بلد آخر .وتعهد

الطرفان بتوسيع تبادل واستعمال المعرفة الفنية والعلمية ،لاسيما تهيئة الفرص المناسبة للتدريب الفني والمساعدة حيثما أمكن . بالإضافة إلى استقصاء إمكانيات تأسيس مشاريع مشتركة ،والسماح بإقامة المعارض الدائمة ،وتقديم صالات للعرض ومراكز تجارية والسماح لمواطني البلدين بالدخول والإقامة والتنقل والسكن في أراضي الطرف المتعاقد الآخر بهدف تنشيط التجارة .وحددت القائمة الملحقة بالاتفاقية المواد التي تصدرها الهند إلى سورية في القائمة أ وهي (شاي – بن– بهارات – سلع مطاطية – منسوجات وألبسة – خيش ومشتقاته – منتجات مواد كيماوية – منتجات طبية وصيدلية – منتجات بلاستيكية– حديد – الات وتجهيزات صناعية –منتجات هندسية) .أما القائمة ب المنتجات التي تصدرها سورية (فوسفات – أسمدة فوسفاتية– عدس– نفط– مشتقات نفطية – قطن – اسمنت – مشروبات روحية – زيوت نباتية). ثم عقدت اتفاقية أخرى عام 2008 لتشجيع وحماية الاستثمارات بين البلدين [1].

نلاحظ رغم مضي نصف قرن على تأطير التعاون بين البلدين إلا أنه كان تأطيرا" شبه جامد ، لم يتعد بند منح تفضيلات لبعض السلع المستوردة والمصدرة ولم تتطور هذه الاتفاقية رغم المدة الزمنية الطويلة إلى مستوى أعلى من التعاون كالاعفاءات أو تحرير التجارة بين البلدين ،كما لم يوسع الطرفين القوائم السلعية رغم التطور الصناعي الذي حدث في كلا البلدين ،وربما يعود ذلك كما سنجد من خلال البحث إلى محدودية السلع المتبادلة بين الطرفين هذا من جهة ،ومن جهة أخرى على الرغم من تضمن الاتفاقية لتوسيع تبادل واستعمال المعرفة الفنية والعلمية ،لاسيما تهيئة الفرص المناسبة للتدريب الفني والمساعدة حيثما أمكن إلا أن هذا التعاون بقي خجولا لم يتم استثماره من جانب سورية بشكل جيد . فكانت هذه الاتفاقية اتفاقية شكلية تدل على الرغبة بعلاقات دبلوماسية جيدة ،ولم تترجم مضمونها لمجالات التعاون إلى واقع فعلي يعزز مصلحة البلدين .أما بالنسبة

[1] اتفاق تجاري بين حكومة الجمهورية العربية السورية وحكومة الجمهورية الهندية ،20 نيسان 1978 ،وثائق رسمية ، الجمهورية العربية السورية ،وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ،مديرية التعاون الدولي.

لاتفاقية توسيع الاستثمارات لا يمكن تقييمها كونها عقدت قبل الازمة بعامين التي تعتبر عائقا" أمام أي راغب في الاستثمار ،ولكن يمكن الانطلاق منها للتعاون المستقبلي في مجال الاستثمار.

ثانيا :البرازيل

لم تقف الجغرافيا البعيدة عقبة أمام سعي كلاً من سورية ودول الميركوسور للتعاون من أجل زيادة التبادل التجاري بين الدول الأعضاء وهي البرازيل والارجنتين والباراغواي والأورغواي الشرقية ،خصوصا أن سورية بدأت تنظر للتوجه شرقاً عملاً برؤية السيد الرئيس بشار الأسد حول مشروع البحور الخمس. فتم عقد اتفاق إطاري لتأسيس منطقة تجارة حرة في كانون الأول عام 2010 [1]،رغبة من الأطراف في إرساء قواعد مستقبلية واضحة ودائمة لتنمية التجارة والاستثمارات المتبادلة ،وتم تشكيل لجنة للتفاوض يمثلها وزارة الاقتصاد وممثل عن الميركوسور أوكلت لها مهام من أجل تسهيل إقامة منطقة التجارة الحرة .وبالتالي لم يكن هناك اتفاقية ثنائية بين سورية والبرازيل ،إنما مع تكتل الميركوسور .ونجد أن إطار التعاون المستقبلي هو أعلى مستوى مقارنة مع ما تم عقده مع الهند كونه يرقى إلى تحرير التجارة من جهة ،وضمن تكتل يمنح سورية فضاء" أوسع ،إلا أن هذا الاتفاق كان في بداية الأزمة ،ولم يتم استكمال خطواته ،وبالتالي لم ينعكس على التبادلات التجارية البينية بين سورية والبرازيل.

ثالثا: إندونيسيا

رغم التواصل الاقتصادي والثقافي مع اندونيسيا وإن كان خجولا والذي لم تعيقه الجغرافيا البعيدة ،إلا أن العلاقات الاقتصادية والتجارية لم تأطر بأي نوع من اتفاقيات التعاون .

1 المرجع السابق

مسار التبادل التجاري بين سورية والدول الصاعدة "الهند– البرازيل– إندونيسيا " ومقارنة مع الدول المتقدمة " ألمانيا – فرنسا – بريطانيا "

اولاً : سير جانب المستوردات من الدول الصاعدة والمتقدمة والميل الحدي للاستيراد:

لقد اتخذت الواردات من الدول الصاعدة مساراً تصاعدياً حتى عام 2011 ،حيث بلغت عشر أضعاف ما كانت عليه عام 2001 بقيمة 1216 مليون دولار. لكها انخفضت بشكل حاد في عام 2012 ،نتيجة الأزمة في سورية إلى النصف تقريبا وتوالى الانخفاض في العام الذي يليه إلى 355 مليون دولار، ثم حافظت المستوردات منذ عام 2014 لنهاية فترة الدراسة على نفس المستوى تقريبا ،بتذبذبات خفيفة صاعدة حيناً وهابطة حيناً آخر. فقد اتخذت الواردات من الهند منحاً تصاعدياً حتى عام 2011 فبلغت الذروة بقيمة 581 مليون دولار ،وكذلك الواردات من البرازيل ,والتي تجاوزت الواردات من الهند في عامي 2009 و2010 ، بلغت اعلاها عام 2010 بقيمة 607 مليون دولار .وهبطت بشكل حاد خلال الأزمة لتبلغ أدنى قيمة لها خلال فترة الدراسة وهي 65 مليون دولار عام 2018 .بينما لم تحظ الواردات من إندونيسيا بذات الأهمية ،حيث بلغت أعلى قيمة لها 125 مليون دولار عام 2010، وتراوحت قيمتها بين 17.5 مليون دولار و125 مليون دولار خلال فترة الدراسة. وبقيت الواردات من الهند خلال الأزمة هي الأكثر أهمية من البرازيل وإندونيسيا .

يظهر مؤشر درجة اهمية الواردات والذي يساوي قيمة الواردات إلى الدول محل البحث / إجمالي قيمة الواردات السورية × 100

خلال فترة الدراسة والمقسمة إلى فترة ما قبل الأزمة وخلالها بعد أخذ متوسط أهمية هذا المؤشر خلال كل فترة ارتفاع أهمية الدول الصاعدة خلال الأزمة حيث بلغ متوسط قيمة المؤشر 4.5 % ،عن ماقبل الأزمة البالغ 3.8% رغم انخفاض قيمة المستوردات. وبمقارنة الواردات السورية من الدول الصاعدة مع الواردات من الدول المتقدمة ،وفق هذا المؤشر ،نجد الأخيرة أكثر أهمية قبل الأزمة ،حيث بلغ متوسط الأهمية للواردات من الدول المتقدمة خلال الفترة 2001 حتى 2011 نسبة 5.7 % مقابل 3.8 % للدول الصاعدة

جدول رقم (16) تطور الواردات السورية من الدول الصاعدة والمتقدمة **مليون دولار $**

العام	الهند	اندونيسيا	البرازيل	المانيا	بريطانيا	فرنسا	اجمالي مستوردات	دول صاعدة	دول متقدمة	اهمية دول صاعدة من الواردات
2001	83.1	0	46.6	235.8	94.3	192.1	4747.2	129.7	522.2	3%
2002	96.7	0	80.6	255.6	81.8	161.2	5070.0	177.3	498.5	3%
2003	200.6	42.3	50.9	183.3	63.0	131.9	5091.8	293.7	378.2	6%
2004	135.9	45.5	140.8	199.3	87.6	133.4	8004.2	322.2	420.3	4%
2005	173.8	39.3	121.5	217.4	61.0	169.9	10047.4	334.6	448.3	3%
2006	333.8	32.8	97.4	308.5	46.0	374.0	10626.5	464.0	728.5	4%
2007	347.0	50.8	188.4	342.3	94.6	288.7	13691.1	586.3	725.7	4%
2008	369.6	72.0	289.3	373.7	63.3	200.7	18013.3	730.9	637.6	4%
2009	327.3	89.4	491.8	449.9	123.4	223.8	15261.0	908.4	797.1	6%
2010	417.2	63.2	607.5	731.5	148.6	346.2	17392.0	1087.9	1226.3	6%
2011	581.7	125.4	508.8	821.3	203.2	520.7	19895.4	1216.0	1545.2	6%
2012	462.3	68.6	145.8	326.4	59.8	261.1	12257.4	676.8	647.3	6%
2013	202.1	17.5	135.4	58.4	31.5	118.6	8598.1	355.0	208.4	4%
2014	161.2	21.2	110.0	47.1	7.0	101.7	8043.5	292.4	155.8	4%
2015	120.4	25.9	148.3	51.2	4.4	34.9	5545.7	294.6	90.6	5%
2016	100.0	35.9	120.5	39.7	6.4	23.1	4861.0	256.4	69.3	5%
2017	118.0	30.2	95.0	53.4	7.1	34.6	5954.1	243.2	95.1	4%
2018	142.6	43.7	65.0	81.2	12.4	86.6	6878.0	251.4	180.1	4%

مصدر البيانات إحصاءات التجارة الخارجية ،الجمهورية العربية السورية ،المكتب المركزي للإحصاء، سنوات مختلفة

وبحساب مؤشر الميل الحدي للاستيراد الذي يساوي قيمة المستوردات من الدول محل البحث × 100

الناتج الاجمالي

نجد انه لم يتجاوز نسبة 2 % خلال فترة الدراسة سواء بالنسبة للدول الصاعدة أو المتقدمة محل البحث مما يشير إلى ضعف اعتماد الاقتصاد السوري على سلع الانتاج والاستهلاك من الدول محل البحث

جدول رقم (17) **الميل الحدي للاستيراد للدول محل البحث**

السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	
دول صاعدة	1%	1%	1%	1%	2%	2%	2%	1%	1%	2%	2%	2%	
دول متقدمة	1%	% 2	2%	1%	1%	2%	2%	1%	1%	1%	1%	1%	

1-هيكل المستوردات حسب التصنيف الدولي

تباينت أهمية المستوردات حسب التصنيف الدولي بين الدول الصاعدة والدول المتقدمة وبين الدول الصاعدة ذاتها. حيث تعتبر الدول الصاعدة شريكاً هاماً من ناحية الواردات السورية من الأغذية والحيوانات ،بأهمية تراوحت بين 8% و23% قبل وخلال الازمة . في المقابل لم تتجاوز اهمية المستوردات من الدول المتقدمة قبل وخلال الأزمة نسبة 5% وقد بلغت أدنى نسبة لها 1%عام 2015 . وقد تقاربت أهمية الواردات الغذائية من البرازيل والهند بينما لم يكن للواردات من إندونيسيا أهمية تذكر. وتصدرت الدول المتقدمة الأهمية بالنسبة للواردات السورية من الكحول قبل الأزمة بلغت اعلاها عام 2007 نسبة 51% . حظيت فرنسا بحصة الأسد منها حيث شكت الواردات من الكحول من فرنسا نسبة47% من اجمالي الواردات السورية منها ،وانخفضت خلال الأزمة الى نسبة 2% عام 2017 . وبالمقابل لم يكن للواردات من الكحول من الدول الصاعدة أي اهمية

قبل الأزمة ،وخلال الأزمة تم التوجه إلى الدول الصاعدة إلا أن أهمية الواردات لم تتجاوز نسبة 2%. وتقاربت أهمية الواردات الخام ماعدا الوقود من الدول الصاعدة مع الدول المتقدمة لكنها لم تتجاوز نسبة 8% قبل الأزمة ،ونسبة 2 % خلال الأزمة. كانت إندونيسيا الشريك الوحيد والهام لسورية بالنسبة للمستوردات من الزيوت والشحوم الحيوانية ،من بين الدول الصاعدة والمتقدمة قبل الأزمة وخلالها ،حيث تجاوزت أهميتها عام 2016 ،خمس المستوردات السورية من هذه المواد .حظيت الدول المتقدمة بأهمية أكبر بالنسبة للمستوردات من السلع الكيماوية قبل الأزمة وصلت إلى 11% عام 2012 ،بينما تساوت تقريبا المستوردات الكيماوية من الدول الصاعدة والمتقدمة خلال الأزمة . وتعتبر الدول الصاعدة الشريك الأكثر أهمية من الدول المتقدمة قبل الأزمة بالنسبة للواردات من البضائع المصنوعة ،وارتفعت هذه الأهمية خلال الأزمة مقارنة مع الواردات من الدول المتقدمة، لكنها لم تتجاوز نسبة 6%. بينما كانت الدول المتقدمة شريكاً هاماً بالنسبة للمستوردات من الآلات، قبل الأزمة وصلت أهميتها إلى 11%، وخلال الأزمة توجهت سورية إلى الدول الصاعدة لاستيراد الآلات لكن لم تتجاوز الأهمية النسبية نسبة 5%.[1]

2- تحليل المستوردات من الدول الصاعدة حسب طبيعة المواد واستخدامها

استحوذت الدول الصاعدة على أهمية أكبر من الدول المتقدمة بالنسبة للمستوردات السورية من السلع نصف المصنعة خلال الأزمة حيث بلغت 10%،بينما لم تتجاوز أهميتها 1% قبل الازمة وتقاربت أهمية المستوردات بين الهند والبرازيل بالنسبة لهذه السلع ولم يكن لإندونيسيا ذات الأهمية ، بينما لم تتجاوز أهمية المستوردات من السلع المصنعة نسبة 6% قبل الأزمة. ما يشير إلى زيادة اعتماد المنتجين السوريين على الدول الصاعدة من الهند والبرازيل في التصنيع ،وتراجع اعتمادها على الدول المتقدمة . وتقاربت أهمية المستوردات

[1] تم استخراج النسب بناء على بيانات إحصاءات التجارة الخارجية جدول 13 لسنوات مختلفة ،مرجع سابق.

من المواد المصنعة بالنسبة للدول الصاعدة والمتقدمة قبل الأزمة وبعدها ، ويعود ذلك لاختلاف المواد المستوردة من كليهما. ولم تتجاوز نسبة المستوردات من السلع الخام نسبة 4% سواء بالنسبة للدول الصاعدة أو المتقدمة[1].

حظيت المستوردات من السلع الاستهلاكية من الدول المتقدمة بأهمية اكبر قبل الأزمة ،وخلالها تقاربت في الأهمية مع الدول الصاعدة حيث شكلت نسبة 7% من اجمالي المستوردات السورية من السلع الاستهلاكية. وكذلك الأمر بالنسبة للسلع الوسيطة حظيت الدول المتقدمة بأهمية أكبر قبل الازمة ، لكن خلال الأزمة احتلت الدول الصاعدة أهمية اكبر حيث توجهت المستوردات السورية اليها الأمر الذي يشير إلى الانتقال الى الدول الصاعدة في سد هذه الفجوة لكن لم تتجاوز الأهمية نسبة 4 % . وقد حظي الطرفان بالأهمية ذاتها بالنسبة للمستوردات السورية من الأصول الثابتة قبل الأزمة وخلالها ولم تتجاوز أهمية هذه المستوردات نسبة 4% من كل جانب .

تتمثل أهم الواردات من الهند حسب المواد ودرجة الأهمية على التوالي : السكر المكرر الذي شكل نسبة 19 % من إجمالي المستوردات السورية من الهند عام 2019، وتغطي هذه المستوردات 35 % من حاجة سورية من السكر المكرر ،الخيوط من البوليسترات ،وهي تغطي 43 % من حاجة سورية من هذه المادة ،الرز المقشور والمضروب يشكل نسبة 27.5 % من إجمالي المستوردات السورية من هذه المادة ،الأدوية ، البن ويغطي 10% من حاجة سورية ،الدم البشري والدم الحيواني المحضر للاستعمال الطبي والأمصال واللقاحات ، ،خيوط القطن ، ومركبات كيماوية وغيرها .

وتعتبر البرازيل المورد الوحيد لسورية لسكر القصب وسكر الشوندر وشكل عام 2019 تقريبا ثلث المستوردات السورية من البرازيل . وشريكاً هاماً بالنسبة للمستوردات من البن التي شكلت ثلثي الواردات السورية من البن وثلثي الواردات

[1] تم حساب النسب من إحصاءات التجارة الخارجية ، جدول رقم 6 مرجع سابق.

من البرازيل ،بقيمة بلغت 40.2 مليون دولار عام 2019 ، وكذلك بالنسبة للمستوردات من طيور الدواجن واحشاء صالحة للأكل بنسبة 31 % من إجمالي المستوردات السورية من هذه المادة ،ولم يكن للمستوردات الأخرى رغم تنوعها كاللحوم ، غرانيت ،أحذية أهمية تذكر.

وتمثلت المواد المستوردة من اندونيسيا حسب الأهمية على التوالي: جوز الهند محضرات للأكل من دهون وشحوم وزيت نخيل ، ورق ، مطاط. وهي شريك هام بالنسبة لهذه المستوردات. ونجد من تحليل الواردات حسب المواد أن الواردات من الهند أكثر تنويعا وأقل تركزاً من الواردات من البرازيل واندونيسيا[1]. والجدول التالي يبين أهمية المواد لعام 2019.

جدول رقم (17) اهمية المواد المستوردة من الدول الصاعدة

المواد	هند		برازيل		اندونيسيا		احمالي واردات
	قيمة واردات	الاهمية النسبية	قيمة واردات	الاهمية النسبية	قيمة واردات	الاهمية النسبية	
قصب سكر	0	0	10.6	**100%**	0	0	10.6
بن	3	**10%**	20	**69%**	0	0	29
سكر مكرر	27	**35%**	0	0	0	0	76.7
خيوط معدلة البنية بوليسترات	5.6	**43%**	0	0	0	0	12.9
قطع واحشاء صالحة للأكل من الدواجن والطيور	0	0	0.5	**31%**	0	0	1.6
رز ورز مقشور	8	**27%**	0	0	0	0	29.8
زيت نخيل	0	0	0	0	5.3	**28%**	18.8
خلائط نباتية صالحة للأكل	0	0	0	0	2.1	**58%**	3.6

نسب مستخرجة من خلاصة التجارة الخارجية لعام 2019 جدول رقم 9 المكتب المركزي للإحصاء

ثانيا: سير جانب الصادرات ودرجة اهميتها

[1] :انظر خلاصة التجارة الخارجية ، مرجع سابق جدول رقم 9 لأعوام مختلفة .

يظهر مؤشر درجة اهمية الصادرات والذي يساوي قيمة الصادرات إلى الدول محل البحث / إجمالي قيمة الصادرات السورية × 100

للدول الصاعدة والمتقدمة خلال فترة الدراسة والمقسمة إلى فترة ما قبل الأزمة وخلالها بعد أخذ متوسط أهمية هذا المؤشر خلال كل فترة ، أن الصادرات السورية إلى الدول الصاعدة قبل الأزمة لم تحظ بأهمية تذكر بالمقارنة مع أهمية الصادرات من الدول المتقدمة ،وذلك يعود لماهية الصادرات إلى الدول المتقدمة والتي تتركز في الوقود الخام ،حيث استحوذت الدول الثلاث فقط (فرنسا ،بريطانيا ،ألمانيا) على حصة 17 % من إجمالي الصادرات السورية كانت أكثر تكرارا ،خلال الفترة الممتدة بين عام 2001 وعام 2011 ، لتنخفض بشكل حاد إلى 2 % عام 2012 في بدايات الأزمة ،ولم ترتفع عن نسبة 2% خلال الأزمة . وبدأت الصادرات إلى الدول الصاعدة منذ عام 2015 تتجاوز قليلا الصادرات إلى الدول المتقدمة لكنها لم تتعد نسبة 3 % من إجمالي الصادرات السورية . والجدول التالي يبين تطور الصادرات الى الدول محل البحث ،وتطور درجة أهمية الصادرات إليها.

جدول رقم (17) تطور الصادرات **مليون دولار $**

عام	الهند	اندونيسيا	البرازيل	المانيا	بريطانيا	فرنسا	صادرات صاعدة	صادرات متقدمة	إجمالي صادرات	أهمية نسبي
200	7.2	0	12.4	76.9	71.5	758.6	19.6	907.0	5285.8	17%
200	19.0	0	6.8	190.8	150.2	858.5	25.8	1199.5	6867.8	17%

%	17%	5761.7	978.4	15.2	827.7	120.1	30.6	5.0	4.4	5.7	200
%	15%	7122.8	1100.3	16.4	982.4	91.0	26.9	3.4	9.8	3.1	200
%	16%	8486.0	1382.3	34.0	1048.5	240.3	93.5	19.7	11.1	3.2	200
%	14%	10100.2	1460.2	32.0	889.5	438.3	132.5	17.1	6.7	8.2	200
%	13%	11580.7	1483.4	43.9	1225.6	107.6	150.3	22.1	1.2	20.6	200
%	19%	15254.3	2839.5	23.1	1022.3	179.7	1637.6	3.9	1.9	17.4	200
%	17%	10479.2	1779.2	54.6	675.4	150.9	953.0	3.0	0.5	51.2	200
%	17%	12237.9	2075.9	58.9	482.3	124.5	1469.1	44.0	2.9	12.0	201
%	17%	10436.1	1805.4	109.4	602.0	48.5	1154.9	93.1	0.9	15.4	201
%	2%	3050.5	66.4	12.6	11.9	5.2	49.3	1.8	0.0	10.7	201
%	1%	1594.7	10.9	6.4	5.6	1.2	4.2	0.3	0.1	6.0	201
%	1%	910.4	8.4	7.3	6.3	0.9	1.3	0.1	0.1	7.2	201
%	1%	782.7	6.5	16.0	1.7	1.6	3.2	0.5	0.1	15.3	201
%	2%	717.8	13.6	20.1	1.7	2.2	9.6	0.6	0.1	19.5	201
%	2%	696.3	15.3	17.5	1.6	2.3	11.4	0.5	0.0	17.0	201
%	2%	2410.6	53.9	36.7	8.3	4.2	41.4	1.0	0.2	35.6	201

المصدر: خلاصة التجارة الخارجية جدول رقم 9 سنوات مختلفة ،البنك المركزي للإحصاء

تحليل هيكل الصادرات

1- تحليل هيكل الصادرات حسب التصنيف الدولي

لقد استأثرت الدول المتقدمة الثلاث على حصة الأسد من الصادرات السورية النفطية خصوصاً ألمانيا وفرنسا ،اللتان استحوذتا عام 2008 على نصف الصادرات السورية النفطية ،ولم تنخفض حصة هذه الدول منذ عام 2001 حتى عام 2011 عن نسبة 25 % من الصادرات النفطية السورية . كما كانت شريكاً هاماً بالنسبة للصادرات من المصنوعات المنوعة بحصة 11 % لأكثر من عام ، وخلال الأزمة تراجعت إلى 2 %. ولم تكن هذه الدول شريكاً هاماً لسورية بالنسبة للصادرات الأخرى كالأغذية حيث لم تتجاوز نسبة الصادرات الغذائية اليها 1% قبل الأزمة . أما بالنسبة للدول الصاعدة فقد توجهت الصادرات النفطية إلى الهند ،دون البرازيل وإندونيسيا، قبل الأزمة وخلالها بحصة وسطية

بلغت 2 %خلال فترة الدراسة ، باستثناء عام 2016 وصلت إلى 15 %. ولم يكن للصادرات السورية من الأغذية والحيوانات الحية أهمية ،إلا خلال الأزمة وفي السنوات الأخيرة من الدراسة ،إلا انها لم تتجاوز نسبة 5 % ،ومعظمها توجه للهند ،ولم يكن لكل من البرازيل وإندونيسيا أهمية تذكر كشركاء من جهة الصادرات[1].

2-تحليل الصادرات من الدول الصاعدة حسب طبيعة المواد واستخدامها

لم يكن للصادرات من المواد الخام إلى الدول الصاعدة قبل الأزمة أهمية تذكر ، بينما ارتفعت خلال الأزمة إلى نسبة 6 % من إجمالي الصادرات السورية من المواد الخام ومعظمها إلى الهند، ولم يكن لهذه الصادرات إلى البرازيل وإندونيسيا أهمية تذكر ، بالمقابل حظيت الدول المتقدمة بحصة وصلت إلى 30 % عام 2010 حيث كانت شريك تجاري هام قبل الأزمة وكانت فرنسا وألمانيا الشريكين الأهم وانخفضت هذه الحصة خلال الأزمة إلى 3 %. ولم تشكل الصادرات من السلع نصف المصنوعة والمصنوعة من الجانبين قبل الأزمة وخلالها أهمية تذكر[2].

أما من ناحية الصادرات حسب استخدام المواد ، لم يكن كلا الجانبين شريكا هاما لسورية بالنسبة للصادرات من المواد الاستهلاكية قبل الأزمة وبعدها ،وتحسنت خلال الأزمة لكنها لم تتجاوز نسبة 3 % لكلا الطرفين . ولم تحظ الصادرات من السلع الوسيطة والأصول الثابتة إلى الدول الصاعدة بأي أهمية قبل الأزمة وخلالها ،في حين كانت كل من المانيا وفرنسا شريكين هامين قبل الأزمة وإن اختلفت بين عام وآخر[3] .

1 تم استخراج النسب من إحصاءات التجارة الخارجية ، جدول رقم 14 مرجع سابق

2 تم استخراج النسب من إحصاءات التجارة الخارجية ، جدول رقم 7 مرجع سابق

3 تم استخراج النسب من إحصاءات التجارة الخارجية ، جدول رقم 9 مرجع سابق

3- مؤشر تركز الصادرات ECI

يدل مؤشر تركز الصادرات على درجة تركيز المنتجات أي اذا ما كان عدد صغير من المنتجات يهيمن على صادرات بلد ما .ويحسب باعتباره الجذر التربيعي لمجموع الحصص التربيعية لصادرات البلد ويحدد كمايلي:

$$ECI = \sqrt{\sum \left(\frac{Xi}{Xt}\right) 2}$$

حيث Xi هي صادرات البلد من المنتج i و(حسب التصنيف الموحد للتجارة الدولية ثلاثي الأرقام) Xt هي مجموع صادرات البلد .وتتراوح قيمة المؤشر بين الصفر والواحد. وكلما انخفضت قيمة المؤشر قل تركيز الصادرات ،وتشير قيمة 1 أن البلد يقوم تصدير سلعة واحدة ،وكلما زاد تركيز الصادرات كلما كان أكثر عرضة لتقلبات التجارة الدولية .وقد تم تطبيق هذا المؤشر لمعرفة تنوع الصادرات أو تركزها إلى الهند ، لضآلة حجم الصادرات إلى البرازيل وإندونيسيا، فتم اعتماد i السلع من المواد الغذائية والحيوانية حسب التصنيف الدولي فبلغت نتيجة المؤشر لعام 2018 قيمة 39.6 مما يدل على عدم تنوع الصادرات إلى الهند ،ويتضح ذلك من خلال تحليل الصادرات حسب المواد حيث تركزت الصادرات الغذائية في مادتي اللوز المقشر والكمون .وتبين دراسة الصادرات حسب المواد أن الهند شريك هام لسورية بالنسبة لصادراتها من الصوف بدهنه بحصة بلغت 70 % من إجمالي الصادرات السورية من هذه المادة ،وللصوف المنزوع دهنه بنسبة 63 % ،واللوز المقشر نسبة 40 % ،وللجلود المدبوغة من فصيلة الضأن نسبة 33 % ،و7 % بالنسبة لبذور الكمون غير المجروشة ،وغيرها لكن دون أهمية تذكر.

بينما لم تشكل الصادرات إلى البرازيل المتمثلة بالخضار المحفوظة مؤقتاً وبذور الينسون والكراوية والعرعر والشمر والرخام ،أهمية بالنسبة لإجمالي الصادرات السورية من هذه المواد.

كذلك لم تشكل الصادرات إلى إندونيسيا المتمثلة بزيت الزيتون البكر ومحضرات غذائية جافة ،أهمية من إجمالي الصادرات السورية من زيت الزيتون والمحضرات الغذائية الجافة. في الوقت الذي اتصفت فيه الصادرات إلى الدول المتقدمة بتنوع أكبر بكثير ،رغم انخفاض قيمتها عن قيمة الصادرات إلى الدول الصاعدة ،إضافة إلى الأنواع المصدرة إلى الدول الصاعدة ،يتم تصدير الزنجبيل والزيتون وزيت السمسم والمربيات وصادرات متنوعة من الألبسة النسائية والرجالية وألبسة الأطفال[1].

جدول رقم (18) الاهمية النسبية للصادرات السورية إلى الهند حسب المواد عام 2019 **مليار ل.س**

المواد	كمون	لوز مقشر	جلود مدبوغة من ضان	صوف منزوع دهنه	صوف بدهنه
قيمة صادرات	2.4	3.6	3.3	3.6	12
إجمالي	33.4	9.1	10	5.7	17
الاهمية النسبية	7%	40%	33%	63%	1%

البيانات مستخرجة خلاصة التجارة الخارجية والمجموعة الاحصائية لعام 2019

ثالثا: الميزان التجاري والانكشاف التجاري مع الدول الصاعدة والمتقدمة

لقد بينت دراسة تطور الميزان التجاري لسورية مع الدول الصاعدة طيلة فترة الدراسة ،قبل الأزمة وخلالها أنه كان دائماً خاسرا" معها ،مما يشير إلى أن هذه الدول وجهة للمستوردات السورية أكثر منها للصادرات ،وبحساب معدل الانكشاف التجاري للدول محل البحث

$$T = \underline{X+M}$$

1 تم استخراج النسب من خلاصة التجارة الخارجية ، جدول رقم 7 مرجع سابق

Y

حيث تشير T إلى درجة الانفتاح الاقتصادي إلى الدول محل البحث ، X تشير إلى قيمة الصادرات إلى الدول محل البحث ، M تشير إلى قيمة المستوردات من الدول محل البحث ، Y تشير إلى الناتج الإجمالي لسورية . يتبين أنه لم يتعد طيلة فترة الدراسة نسبة 2 % بالنسبة للدول الصاعدة ،ما يشير إلى ضعف أهمية التجارة معها كنسبة من الناتج المحلي ،وإلى ضعف اعتماد سورية على هذه الدول في تصريف منتجاتها أو تأمين احتياجاتها منها ،وإلى ضعف حساسية الاقتصاد السوري للمتغيرات التي تحدث في هذه الدول كالأسعار والسياسات المالية والاقتصادية . في الوقت الذي أظهر فيه هذا المعدل أنه أكثر ارتفاعا بالنسبة الدول المتقدمة قبل الأزمة حيث بلغ 7% ،مما يشير إلى تأثر التجارة السورية معها بشكل أكبر من الدول الصاعدة خصوصاً من جانب الصادرات . وظهر ذلك خلال الأزمة حيث تراجعت علاقات التبادل التجاري ،معها وتحول الميزان التجاري معها من موجب إلى سالب ،وانخفض الانكشاف نتيجة انخفاض التبادل التجاري إلى نسبة 1 % . كما هو مبين في الجدول أدناه.

جدول رقم (19) الميزان التجاري وحجم التجارة ودرجة الانكشاف للدول محل البحث

مليون ل.

السنوات	ميزان تجاري		حجم التجارة	إجمالي التجارة مع العالم	نسبة مساهمة من إجمالي التجارة		درجة الانكشاف	
	دول صاعدة	دول متقدمة	دول صاعدة	دول متقدمة		دول صاعدة	دول متقدمة	ناتج محلي بسعر السوق
2005	-15030	46697	18434	91531	926669	2%	10%	1506439
2006	-21602	36586	24800	109436	1036336	2%	11%	1726404
2007	-27118	37889	31508	110455	1263590	2%	9%	2020838
2008	-32986	102039	35134	161465	1547217	2%	10%	2448060
2009	-39969	45610	45061	120216	1202546	4%	10%	2520705
2010	-48066	39259	53542	153799	1381272	4%	11%	2801609
2011	-53679	12436	64269	162322	1470035	4%	11%	3455222
2012	-43042	-37663	44666	46221	990730	5%	5%	3024842
2013	-38315	-21705	39721	24095	1119860	4%	2%	2937561

3612015	2%	3%	1738640	31894	58242	-28642	-55404	2014
4732656	2%	5%	1707405	26197	83831	-22705	-75263	2015
6117033	1%	5%	2566991	38112	127283	-25680	-108839	2016
8317173	2%	4%	3370940	55929	132164	-40531	-114534	2017
9220511	2%	3%	4055430	98551	122012	-55393	-90246	2018

المصدر المجموعة الاحصائية لسنوات مختلفة ،مصدر سابق.

نلاحظ من خلال حساب مؤشر مساهمة التجارة مع الدول محل البحث بدراسة أهميتها إلى حجم التجارة الدولية لسورية ،ارتفاع مساهمة التجارة مع الدول المتقدمة قبل الأزمة ،حيث كانت تشكل حوالي 11% ، مقارنة مع الدول الصاعدة ،خصوصاً من جانب الصادرات من النفط حيث كانت وجهة هامة لسورية ،نتيجة القرب الجغرافي البحري في الوقت الذي تجد الهند أن استيراده من سورية يتطلب تكاليفاً ووقتاً أكبر ،مقارنة باستيراده من السعودية والإمارات .وهذا ما جعل الميزان التجاري السوري رابحاً مع الدول المتقدمة قبل الأزمة ،وظهرت آثار الانكشاف خلال الأزمة ،حيث تأثرت علاقات التبادل بشكل كبير . في حين بدأ حجم التجارة مع الدول الصاعدة بالارتفاع منذ عام 2009 نتيجة العمل على تطوير العلاقات مع البرازيل والهند لكنها بقيت تتراوح حول نسبة 5% ولم تتجاوزها ،و كانت المساهمة لصالح الواردات بشكل اكبر بكثير من الصادرات .

مجالات الاستفادة من تجارب الدول الصاعدة محل البحث والفرص المتاحة لتطوير التعاون معها

أولا :الهند

من خلال عرضنا لتطور الاقتصاد الهندي وجدت الباحثة ضرورة الاستفادة من خطوات الهند التطويرية في المجال التكنولوجي والتقني والعمل على تشجيع الحكومة الهندية على افتتاح فرعاً لها في سورية لأحد المعاهد التكنولوجية لديها بحيث يكون مركزاً إقليمياً ،والاستفادة من الخبرة الهندية في الخدمات البرمجية وخدمات الكومبيوتر بتأسيس معاهد مشتركة بالتعاون مع

الجامعات السورية ومؤسسات الدولة المختصة .والوقوف عند التجربة الهندية الزراعية بالنسبة لسلاسل القيمة المطبقة بين الولايات ،وتطبيقها في سورية بين المحافظات بحيث يتم تشغيل الجميع في الزراعة والتطوير والصناعة الزراعية والغذائية والتغليف والتصدير ،والاستفادة من سياساتها التصديرية للمنتجات الزراعية ،من خلال تشكيل مجالس لأهم المنتجات المعدة للتصدير ،كالحمضيات وزيت الزيتون والبندورة وبذور الينسون والكمون والكزبرة وجذور السوس واللوز المقشور التي تميز الاقتصاد الزراعي السوري[1] . والعمل على إقامة موقع مشابه لموقع العلامة التجارية الهندية لتصريف المنتجات السورية ،ويعتبر موقع وزارة التجارة والصناعة الهندي مصدرا هاما للاستفادة من سياسات الهند في مجال الزراعة والصناعة والخدمات . توطيد العلاقات مع الهند لمساعدتنا على دخول السوق الإفريقية ،التي ترتبط معها في اتفاقيات عدة ،خصوصاً أن نوعية صادرتنا الزراعية ذات الصفة المتوسطية ،مختلفة عن صادرات الدول الافريقية الاستوائية ، والتي يمكن نقلها وزراعتها في سورية وابتكار منتجات جديدة .ودراسة إمكانية جدوى فتح بيت أو مركز تجاري في الهند للصادرات السورية من الصوف بدهنه، والصوف المنزوع دهنه ،والجلود المدبوغة من الضأن ،واللوز المقشر وبذور الكمون . العمل على إقامة مشاريع مشتركة في مجال النسيج تعتمد على سلاسل القيمة خصوصا التي مدخلاتها تعتمد على الصوف بدهنه أومنزوع دهنه أو خيوط البوليسترات الأمر الذي يؤدي من خلال المشاريع المشتركة في هذا المجال ابتكار منتجات جديدة والدخول إلى السوق الدولية .وبالتالي إن تطبيق هذا التعاون يستدعي العمل على ضرورة مراجعة الاتفاقيات المعقودة مع الهند والتي مضى عليها حوالي نصف قرن اقتصرت على التفضيل التجاري لقوائم محددة يجب أن تتغير نتيجة التطور الذي حدث على الانتاج والموارد والحاجات في البلدين فضلا عن أن البنود

[1] انظر خلاصة التجارة الخارجية السورية: مرجع سابق

المتعلقة بالتعاون كان تطبيقها على الواقع خجولا جدا ،فرغم تضمن الاتفاقية التعاون في المجال التقني لم نجد على أرض الواقع ما يعكس تعاون عمره أكثر من خمسة عقود .وتفعيل اتفاقية التعاون الاستثماري المعقودة عام 2008 وتطويرها بما يتناسب مع القوانين الجديدة للاستثمار والظروف الجديدة في سورية التي تتطلب إعادة الإعمار .

ثانيا :البرازيل

تعتبر التجربة البرازيلية غنية وهامة لسورية خصوصا لجهة الاستفادة من سياستها المطبقة في المجال الزراعي ومكافحة الفقر وبالتالي على سورية الاستفادة من التجربة البرازيلية التي اعتبرت الزراعة من الأعمدة الهامة في تجارتها الخارجية ، وذلك من خلال دعم الابتكار الزراعي وتشجيعه ،بتأسيس صندوق لدعم الابتكار الزراعي، يشرف عليه مركز البحوث الزراعية يقدم المنح للمبتكرين الزراعيين ،وإشراك البلديات والمصارف ومؤسسات التمويل الصغير والجامعات في تعزيز الزراعة الأسرية وتنمية الريف وتأسيس منتدى للزراعات الأسرية ، والتامين على المحاصيل الزراعية والثروة الحيوانية وضمانات الحصاد ،فما زالت سورية بعيدة عن هذا النوع من التامين .والاستفادة من تجربتها في برنامج الضمان الاجتماعي الذي شمل صغار المزارعين في الريف والعاملين الفقراء في الحضر ومكافحة الفقر بدراسة إمكانية تطبيق برنامج شبيه ببرنامج بولسا فاميليا الذي يقدم تحويلات نقدية مباشرة للأسر ،وبرنامج المساعدة الاجتماعية للفقراء الذين يقل دخلهم عن الحد الأدنى للأجور بنسبة 25 % . وإجراء تبادل للمعرفة الزراعية مع صندوق الاستثمار في السكان الريفيين البرازيلي الذي يدعم التعاون بين بلدان الجنوب .والاستفادة من خبرة البرازيل في التكنولوجيا الزراعية ،كونها اكتسبت خبرة من خلال تعاونها مع المعهد الأمريكي للتعاون الزراعي . ومن خبرتها في برمجة العمل المصرفي الذي تحتاجه سورية خاصة في المصارف العامة السورية ،وفي تطوير مستحضرات التجميل في سورية كونها عنصرا هاماً في صادرات سورية[1] ،حيث

[1] انظر إحصاءات التجارة الخارجية السورية ،مرجع سابق

تتبوأ البرازيل المركز السادس عالميا ،ومن خبرتها في السياحة الطبية العلاجية والتجميلية خصوصا ان سورية لديها أطباء أكفاء في هذا المجال ،وتعد دولة رخيصة بالنسبة لدول الجوار قبل الأزمة وخلالها ، والاستفادة من تفوق البرازيل في صناعة اليخوت وفتح دورات تدريبية مشتركة لإحياء الصناعة الفينيقية للسفن ودمجها بالخبرات البرازيلية . وذلك من خلال العمل على تأسيس مشاريع مشتركة في المجالات التي تمت الاشارة إليها. فضلا عن اهمية إقامة مشاريع مشتركة في صناعة الأحذية تدمج الخبرات العريقة للبلدين في منتجات جديدة .بالإضافة إلى ضرورة الاستفادة من خبرتها في سياحة المهرجانات خصوصا أن سورية تتمتع بأماكن أثرية تساعدها على ذلك . والعمل معها على مساعدة سورية في دخول منتجاتها إلى قارة أمريكا الجنوبية، من خلال العمل على الانتقال إلى الخطوات الفعلية لتحرير التجارة مع دول المكروسور ،وعقد اتفاقية تعاون منفردة مع البرازيل تتضمن المجالات التي تمت الإشارة إليها.

ثالثا :إندونيسيا

لم تكن التجربة الإندونيسية أقل أهمية من سابقتيها خصوصا لضرورة الاستفادة من تجربتها في تأسيس المشاريع الصغيرة والمتوسطة والتي كانت من أهم عوامل تقدمها ،كما يجب دراسة تجربتها الخاصة في مجال الاقتصاد الإبداعي خصوصا في الموضة ،والحرف اليدوية وفنون الطبخ والتصوير الفوتوغرافي والإذاعة والتلفزيون والرسوم المتحركة بما يساعد على تطوير وتنويع هذه القطاعات لدينا ووصولها إلى العالمية ،خصوصا ان لدى سورية تراثا عريقا في مجال الأعمال اليدوية والطبخ الشرقي .وضرورة الاستفادة من خبرتها في استخدام الجهاز الدبلوماسي والدبلوماسية الاقتصادية في تنمية الصادرات ،من أجل تنمية الصادرات السورية وجذب الاستثمارات الأجنبية والتركيز على الإعلام الدبلوماسي وتطويره . وكل ذلك يتم من خلال تأطير التعاون من خلال عقد اتفاقيات تعاون في التجاري والاقتصادي والتعليمي والثقافي تسمح افتتاح مراكز في سورية لتبادل التراث وتعليم الحرف والطبخ الذي يؤدي لمنتجات حضارية جديدة ،ومراكز للتدريب

في مجال الاقتصاد الابداعي الذي كان سببا هاما في تطور ماليزيا ،وإقامة مشاريع مشتركة للزيوت والشحوم النباتية نتيجة تفوق ماليزيا في هذا المجال.

النتائج

- أظهر معدل الانكشاف التجاري طيلة فترة الدراسة قبل الأزمة وخلالها ضعف أهمية التجارة مع الدول الصاعدة كوجهة لتصريف المنتجات السورية من جهة أو لتأمين احتياجاتها من جهة أخرى. وبالتالي ضعف حساسية العلاقة التجارية مع هذه الدول اتجاه المتغيرات التي تحدث في داخلها .في الوقت الذي كانت فيه الدول المتقدمة الثلاث أكثر حساسية لارتفاع هذا المؤشر مقارنة بالدول الصاعدة قبل الأزمة. النتيجة ذاتها التي تم تأكيدها من خلال حساب مؤشر الميل الحدي للاستيراد من أسواق الدول الصاعدة من جهة ، ومن خلال مؤشر درجة اهمية الصادرات السورية إلى الدول الصاعدة من جهة أخرى مقارنة بأهمية أسواق الدول المتقدة الثلاث قبل الأزمة.
- أظهر مؤشر مساهمة التجارة للدول الصاعدة محل البحث في إجمالي التجارة الدولية لسورية ،تصاعد أهمية الدول الصاعدة قبل الأزمة وخلالها ، وتراجع مساهمة التجارة للدول المتقدمة محل البحث لكنها لم ترق لنسبة مساهمة الأخيرة قبل الأزمة ،وقد أكدت دراسة تطور الصادرات والواردات هذه النتيجة.
- أظهر الميزان التجاري مع الدول الصاعدة طيلة فترة الدراسة انه كان لصالح المستوردات فكانت هذه الدول وجهة للمستوردات ،أكثر منها كوجهة لتصريف الصادرات ،بينما كان الميزان التجاري مع الدول المتقدمة قبل الأزمة موجبا دوما وذلك لكون الدول المتقدمة الثلاث سوقا هامة لتصريف النفط السوري .
- أظهر تحليل هيكل المستوردات حسب التصنيف الدولي أهمية الدول الصاعدة كشريك تجاري بالنسبة للواردات من الأغذية والشحوم والزيوت والشحوم الحيوانية ،وتبين من تحليل المستوردات حسب المواد أهمية الهند كمورد استراتيجي بالنسبة للسكر المكرر والرز والرز المقشور وخيوط البوليسترات .وأهمية البرازيل كمورد هام لسكر القصب والبن ولقطع وأحشاء الدواجن والطيور الصالحة للأكل . وأهمية إندونيسيا كمورد هام محضرات الاكل من زيت النخيل والزيوت النباتية.

- تبين من دراسة تحليل الصادرات حسب المواد أهمية سوق الهند للصادرات السورية من الصوف بدهنه والصوف المنزوع دهنه واللوز المقشر والجلود المدبوغة وبذور الكمون ،وعدم تنوع الصادرات إليها كما أظهر مؤشر تركز الصادرات .ولم تشكل السوق البرازيلية أو الإندونيسية أهمية تذكر لوجهة أي مادة من الصادرات السورية .وبالتالي تفاوت أهمية الدول الصاعدة الثلاث كشركاء تجاريين وكانت الهند الشريك التجاري الأكثر اهمية من جانب المستوردات والصادرات.
- انعدام التعاون المؤطر مع إندونيسيا والبرازيل وضعف مستوى التعاون في الاتفاقيات المعقودة مع الهند رغم قدمه الذي تجاوز عدة عقود ،مما يضيع الكثير من الفرص على سورية للاستفادة من تجارب هذه الدول ومن تفوقها في مجلات معينة ،ومن تموضعها الجديد في ميزان القوى العالمي في العقدين القادمين ومن الفضاءات الجديدة الرحبة ،التي يمكن أن تفتح نتيجة تأطير وتوسيع وتعميق التعاون معها خصوصا لما تتطلبه مرحلة إعادة الإعمار من جذب للاستثمارات وتوطينها لنقل التكنولوجيا والمعرفة .

المقترحات:

- إعادة النظر في الاتفاقية القائمة مع الهند وتطويرها أفقيا من جهة ،من خلال توسيع مجالات التعاون الواردة في الاتفاقية لتتوافق مع الاستفادة من تجربة الهند في تطورها خاصة في مجال التكنولوجيا والادارة والزراعة التكنولوجية والصناعة .وإعادة النظر في القوائم التفضيلية بما يتوافق مع أهمية المواد في التبادل التجاري الحالي بالنسبة للصادرات والمستوردات السورية منها (الصوف بدهنه والصوف المنزوع دهنه والجلود المدبوغة واللوز وبذور الكمون والسكر المكرر والرز والرز المقشور وخيوط البوليسترات) ،وشاقوليا بما يرقى لمنطقة تجارة حرة وتحرير التجارة بين البلدين . وإعادة النظر في اتفاقية الاستثمار القائمة لجذب الاستثمارات في مجال البرمجيات وخدمات الكمبيوتر ،ومشاريع مشتركة في مجال النسيج تعتمد على سلاسل

القيمة خصوصا بالنسبة للمنتجات النسيجية التي تعتمد على المدخلات من الصوف بدهنه والصوف المنزوع دهنه والقطن بعد عودة زراعته ،وبالتالي تأسيس المشاريع على أساس سلاسل القيمة مع الهند يتيح لسورية دخول اسواق دولية جديدة .

- السعي لتطوير الاتفاقية الاطارية مع دول الميركوسور نحو تحرير التجارة إلى واقع فعلي ،وعقد اتفاقية منفردة مع البرازيل تتخطى تحرير التبادل التجاري ،نحو التعاون في المجالات الاقتصادية والثقافية والعمل على عقد اتفاقيات تشجيع الاستثمار لتأسيس مشاريع مشتركة في مجال السياحة الطبية العلاجية والتجميلية وصناعة الأحذية ومستحضرات التجميل وصناعة اليخوت وصناعة البرامج المصرفية ،وتشجيعها على أن تكون مبنية على سلاسل القيمة بما يحقق تطور للصناعة السورية في هذه المجالات ودخولها الاسواق الدولية ،وبالتالي الاستفادة من تموضع البرازيل المستقبلي في ميزان القوى العالمي.
- تأطير التعاون مع إندونيسيا وعقد اتفاقية تعاون تسمح بالاستفادة من تجربتها في مجال الاقتصاد الابداعي وتشجيع التبادل التجاري من خلال عقد اتفاقية تجارة تفضيلية لقائمة من المواد المتبادلة بين البلدين ،وعقد اتفاقيات في مجال الاستثمار بما يشجع إقامة مشاريع مشتركة في مجال انتاج الزيوت النباتية وصناعة الالبسة معتمدة على سلاسل القيمة بحيث تستفيد سورية من أسواق إندونيسيا وتشجيع إقامة مشاريع مشتركة في مجال الموضة والحرف اليدوية وفنون الطبخ والتصوير الفوتوغرافي والإذاعة والتلفزيون والرسوم المتحركة بما يساعد على تطوير هذه القطاعات لدينا وتنويع الاقتصاد خصوصا ان لسورية تراثا في هذه المجالات.

المراجع العربية:

1- بوالو ،جون جوزيف : الاقتصاد الهندي ، ، دمشق ، وزارة الثقافة ،2011 .

2- مباركية ،منير : صعود القوى العالمية في ظل العولمة والهيمنة الأمريكية ، دراسة مقارنة لحالات اليابان والصين والهند ،رسالة دكتوراه ،كلية العلوم السياسية ،الجزائر، جامعة باتنة ،2016 ، ص 47

الدوريات:

1- الهرمزي ، سيف نصرت توفيق : تحليل (هانز مورجانثو) مفهوم القوة وتطبيقها على وحدات النظام الدولي ، مجلة تكريت للعلوم السياسية ،المجلد 1 السنة 1 العدد 1 ،2013 ، ص 160 ،161 .

2- تشامبان ، بيرت :العقيدة العسكرية ، ترجمة طلعت الشايب ، المركز القومي للترجمة ،القاهرة ،2015 ،ص 131 .

3- خالى ،آمال : التجربة الإندونيسية في توظيف الدبلوماسية من أجل التنويع الاقتصادي ،مجلة العلوم القانونية والسياسية ،جزائر، عدد 17،كانون ثاني، 2017 .

4- عبد الكريم ،الطيف : دول البريكس شراكة من أجل التنمية والتعاون من أجل نظام عالمي متعدد القطبية ،مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة ، عدد 30 ، 2014 ،ص 13 .

5- كوننى ،برونـاي :البرازيل تعزيز الصمود من خلال استراتيجية مبتكرة يقودها الدخل ،مركز السياسة الدولي للنمو الشامل ، عدد 253 حزيران ،2014 .

المراجع الاحصائية :

1 - إحصاءات التجارة الخارجية – المكتب المركزي للإحصاء – الجمهورية العربية السورية .

2- خلاصة التجارة الخارجية – المكتب المركزي للإحصاء – الجمهورية العربية السورية .

الوثائق الرسمية :

1- اتفاق تجاري بين حكومة الجمهورية العربية السورية وحكومة الجمهورية الهندية ،20 نيسان 1978 ،وثائق رسمية ، الجمهورية العربية السورية ،وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ،مديرية التعاون الدولي.

References:

1 - LACZI، :R 2018 **Location choice of the emerging market multinationals**،paper presented at the 6th Copenhagen conference: Emerging Multinational ، Copenhagen ،Denmark ،11-12 oct. 2018.

2 -KENNEDY، P1987- **The Rise and Fall of the Great Power "Economic Change and Military Conflict from 1500-to 2000"**، Random House ، New York، pp55 .

3 - FRIDMAN،G2009 -**The Next 100 Years A Forecast For the 21 Century** ، New Yurk، Anchor Books.

Research:

1. DUROTOYE، 2014The Mint Countries as Emerging Economic Power Bloc **Developing Country Studies State**، igeria،vol 4،no15 ،2014.
2. Walter ، N2009 Worldwide recession-How deep ،how long? ، **Deutsche Bank research**،august.
3. MUKHERJI ،R2009 The State Economic Growth and Development in India **India Review** ،vol 8،no 1، p p 81-106.

4. HUSAIN،N2017 Analytical Study of Foreign Trade Performance in India **International Journal of Trade &Commerce** . vol 6، no 2،pp 507-518.
5. SCHIFFER، M2007 The US & Raising Power **National Council Mapping Global Future**، pp .13
6. S.NYE، J 2004 Soft Power " The Means to Success in World" **Public Affairs**.
7. BORG DE ANTONIO.M et al 2012 The BRIC Context in a Globalized World and Foreign in Brazil **Law & Bus. Rev.Am**، vol 18 ،no 3.
8. Goldman Sachs2003 ،global investment research.Dreaming with BRICS:The Path to 2050،Oct
9. TANK، P2012 The Concept of Rising Power، **Norwegian Peacebuilding Resource Centre**

Report

1. State of India Agriculture 2011-12.India Agriculture Report.
2. Annual Report of Ministry of Commerce and Industry 2020 ، Government of India and DGCIS.
3. United Nation Department of Public Information ،World Population Prospects ،The 2015 Revision.
4. MADDISON، A 2007،Data table ،Contours of the World Economy 2030،Oxford.

Statistics:

1. Enesco World Heritage ،deferent year.
2. Highlights of World Trade 2019،chaoter11.
3. International Coffee Organization ،data as at Feb،2020.
4. FAO-Statistics ،deferent year.
5. UNSD statistics ،deferent year.
6. World Trade Statistical Review 2020.
7. Statistical Review of World Energy 2020.

Weep:

1. Ministry of Industrial & commerce
2. European Commission website